المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقـــرير السنوي

2023

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقرير السنوي

2023

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
PALESTINE DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

هاتف: 2977050 2 970+

فاكس: 2977052 2 970+

ص.ب: 626 رام الله - فلسطين

www.pdic.ps

info@pdic.ps

قائمة المحتويات

المحتويات

قائمة المصطلحات 5
الرؤية، الرسالة، القيم الجوهرية، الأهداف 8
المهام 9
كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
كلمة المدير العام 12
حوكمة المؤسسة 15
مجلس الإدارة 17
اللجان الداخلية 25
الهيكل التنظيمي 27
إدارة المخاطر المؤسسية 28
نظام ضمان الودائع في فلسطين 29
- الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة 30
- الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع في فلسطين 32
- المهام الرئيسية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع 33

أداء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2023 35
أ. الودائع الخاضعة لأحكام القانون 36
ب. الودائع المضمونة بالكامل 36
ج. الودائع المضمونة جزئيا 37
د. التعويض الفوري 37
هـ. رسوم الاشتراك 37
و. استثمارات المؤسسة 39
ز. توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع 40
ح. الخطة الاستراتيجية للمؤسسة 41
مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2023 42
المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية للعام 2023 52
القوائم المالية 57
تقرير مدققي الحسابات المستقل 59
قائمة المركز المالي 61
قائمة الدخل والدخل الشامل 62
قائمة التغيرات في حقوق الملكية 63
ايضاحات حول القوائم المالية 65

قائمة المصطلحات

البنوك الأعضاء

البنوك الفلسطينية وفروع البنوك الوافدة العاملة في فلسطين، المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت هذه البنوك تجارية أم إسلامية.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون

جميع أنواع الودائع لدى البنوك الأعضاء لكل العملات باستثناء:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها، وودائع سلطة النقد الفلسطينية، وودائع ما بين الأعضاء.
- التأمينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها.
- ودائع الأطراف ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ.
- ودائع مدققي حسابات العضو و/ أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه.
- ودائع الاستثمار المقيّد وفق ما يحدده المجلس.
- ودائع شركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات الوساطة المالية المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال، وإيداعات شركات الإقراض المتخصصة المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

الودائع الخاضعة للتعويض الفوري

مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لكل مودِع لدى البنك الواحد وبسقف 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الُأخرى)، والتي تستحق التعويض في حال تصفية البنك العضو.

الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تساوي أو تقل قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الُأخرى).

الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد قيمتها عن 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الُأخرى).

سقف التعويض:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويضٍ فوري للمودِع الواحد لدى أي بنك عضو يتقرر تصفيتُه ويساوي 20,000 دولار (عشرون ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى).

الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

مؤسسة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، مقرّها في بنك التسويات الدولية في بازل (سويسرا)، هدفها المساهمة في استقرار الأنظمة المالية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي، وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع الأعضاء في الهيئة (97) عضواً و(11) مؤسسات تابعة و(17) شريكاً.

المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع:

مبادئ أساسية صادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع ولجنة بازل للرقابة المصرفية وعددُها (16) مبدأً أساسياً، تُستخدم كإطار يدعم الممارسات الفعالة لضامني الودائع.

الرؤية

الارتقاء إلى مستوى ريادي في مجال ضمان الودائع على الصعيد الإقليمي والدولي.

الرسالة

تعزيز استقرار وسلامة النظام المصرفي الفلسطيني وتشجيع الادخار، وتوفير الحماية لأموال المودِعين لدى البنوك الأعضاء.

القيم الجوهرية

- المصداقية والشفافية: الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.
- ترسيخ روح الانتماء: الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- العمل بمهنية عالية وتميُّز: تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعرفة والخبرات المتاحة.
- العمل بروح الفريق: العمل كفريق واحد بروح عالية، والمحافظة على خطوط الاتصال مع الأطراف ذات العلاقة.
- التدريب المستمر: الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

الأهداف

- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي الفلسطيني والمساهمة في الحفاظ على استقراره.
- رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لتأمين حماية حقوق المودِعين لدى البنوك الأعضاء.
- تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم، من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

المهام Mandates

2023

حُـددت مهـام وصلاحيـات المؤسسـة ضمـن المادتيـن (21، 30) مـن قانـون المؤسسـة الفلسـطينية لضمـان الودائـع رقـم(7) لسـنة 2013، وهـي مهمـة تعويـض المودعيـن عـن قيمـة ودائعهـم المؤمنـة لـدى البنـوك الأعضـاء بالإضافـة الـى صلاحيـة تصفيـة البنـك فـي حـال صـدر قـرار بتصفيتـه مـن قبـل سـلطة النقـد الفلسـطينية، وبذلـك تكـون المؤسسـة وفـق هـذه المـواد تمتلـك صلاحيـة « الدفـع الإضافـي أي مـا يعـرف بـ Pay Box Plus».

وضمـن سـعي المؤسسـة لتوسـيع نطـاق مهامهـا اسـتحدثت مؤخـراً تعديـلات علـى قانونهـا الأساسـي رقـم (7) لسـنة 2013 كان آخرهـا تعديـلات رقـم (15) مـن العـام 2021، التـي مَنحـت المؤسسـة صلاحيـة تمويـل التدابيـر الإصلاحيـة المقـرّة مـن قبـل سـلطة النقـد -باعتبارهـا جهـة الاختصـاص بالإصلاح-مـن مواردهـا الذاتيـة للعضـو الـذي قـد يتعـرض للاضطرابـات لأي مشـاكل جوهريـة تؤثـر علـى مركـزه المالـي وتهـدد بانهيـاره. كمـا وتضـع المؤسسـة وسـلطة النقـد السياسـات والإجـراءات اللازمـة لتنفيـذ تدابيـر الإصـلاح ومعالجـة المصـارف المنهـارة أو ذات الاحتماليـة العاليـة للانهيـار.

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني -بالأصالة عن نفسي ونيابة عن السيدات والسادة أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع -تقديم التقرير السنوي العاشر للمؤسسة للعام 2023 التزاماً منّا بسياسة الإفصاح عن أهم التطورات والإنجازات الخاصة بالمؤسسة خلال العام 2023، مؤكداً على الدور الحيوي الذي تقوم به المؤسسة باعتبارها ركناً أساسياً من أركان شبكة الحماية المصرفية الفاعلة في فلسطين، وكدعامة أساسية في حماية أموال المودعين.

يشهد الاقتصاد الفلسطيني مؤخراً واحدة من أكثر الصدمات حدةً جراء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها في الضفة الغربية، والتي أثرت بشكل كبير على مجمل القطاعات الاقتصادية في الدولة، مؤكداً هنا أن سلطة النقد تعمل دوماً على الحفاظ على متانة وقوة القطاع المصرفي الفلسطيني، وضمان توفر السيولة النقدية لدى القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

أظهرت مؤشراتُ أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2023 نتائجَ إيجابية، إذ بلغ إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام 2023 ما يقارب 17,589 مليون دولار مقابل 16,468.2 مليون دولار في نهاية العام 2022 وبزيادة قدرُها 1,120.8 مليون دولار وبنمو بلغ 6.81%، فيما بلغت موجودات البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2023 حوالي 21,767.0 مليون دولار مقابل 20,554.9 مليون دولار في نهاية العام 2022 وبزيادة قدرُها 1,212.1 مليون دولار وبنمو بلغ 5.90%، وبلغت حقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2023 حوالي 2,308.9 مليون دولار مقابل 2,230.9مليون دولار في نهاية العام 2022 وبزيادة قدرُها 78.0 مليون دولار وبنمو بلغ 3.50%، بالإضافة إلى ارتفاع الرصيد القائم لصافي التسهيلات الائتمانية

الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام 2023 بمقدار 747.5 مليون دولار أو ما نسبتُه 7.06% عن مستواه في العام 2022 ليصل إلى حوالي 11,337.8 مليون دولار. وهنا أشير إلى استمرار البنوك بالمحافظة على معدلات مرتفعة لكفاية رأس المال أعلى من المعدل المحدد من قبل سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية بنسبة 16.21% في نهاية العام 2023، بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 120% في نهاية العام 2023 بالمقارنة مع مستواها البالغ 95.88% والمسجل في نهاية العام 2022.

واصلت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع تعزيز حضورها على الصعيدين المحلي والعالمي، إذ أنها شاركت في العديد من المؤتمرات العربية والدولية، الأمر الذي مكنها من تبادل الخبرات ومواكبة أحدث التطورات في مجال حماية أموال المودعين، وهو ما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والثقة بالنظام المصرفي في فلسطين والمساهمة في الحفاظ على استقراره.

وفي الختام، أتشرف بدعوتكم للاطلاع على التقرير السنوي العاشر للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وكلي أملٌ بأن تكون سنة 2024 نقطةَ تحوُّل إلى الأمام في عملية تنمية اقتصادنا الوطني، مؤكداً ثقتي بسلامة ومتانة الجهاز المصرفي الفلسطيني.

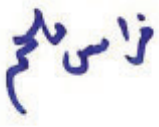

كلمة
المدير العام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع للعام 2023 والذي يستعرض أهم وأبرز الأنشطة والتطورات التي أنجزتها المؤسسة، وذلك ضمن سعي المؤسسة لتحقيق أهدافها ملتزمة برسالتها في حماية أموال المودعين لدى البنوك الأعضاء، وتشجيع الادخار وتعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي الفلسطيني، والمساهمة في الاستقرار المالي والمصرفي في فلسطين.

قامت المؤسسة خلال العام 2023 -والتي أصبحت نموذجاً يمتثل مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتعلقة بأنظمة ضمان الودائع حول العالم- بمواصلة العمل على تطوير نطاق صلاحياتها من خلال البدء بإعداد دليل واضح يحتوي على إجراءات تتعلق بعملية الإصلاح المصرفي وهي المهمة الجديدة التي أضيفت لمهام المؤسسة، إذ تقوم المؤسسة بتمويل التدابير الإصلاحية التي تقرّها سلطة النقد الفلسطينية.

في هذا الصدد، وضمن أحد أهم توجهات المؤسسة للمرحلة القادمة هو تطبيق نظام القسط المبني على أساس المخاطر ، بحيث سيضفي هذا النظام طابع العدالة على الأقساط المتحصلة من المصارف الأعضاء وأيضا سيعزز من قيمة احتياطيات المؤسسة لمجابهة أية أزمات مستقبلية.

كما وأظهرت مؤشرات المؤسسة تطوراً كبيراً فيما يتعلق بالودائع والمودعين خلال العام 2023، والذي شهد تحدٍ كبير للمؤسسة إذ أنها عملت في بيئة مليئة بالتحديات خاصة مع ما يواجهه الاقتصاد من أزمات ناتجة عن تأثير الحرب على قطاع غزة وما نتج عنها من تدمير كبير في البنى التحتية طالت كافة القطاعات الاقتصادية للدولة، حيث بلغ حجم ودائعُ العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 16,739.4 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 15,683.2

مليون دولار في نهاية عام 2022 وبنسبة ارتفاع بلغت 6.73%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2,428 ألف مودِع، وبمتوسط وديعة بلغ قيمته 6,894 دولار لعام 2023 مقارنة بـ 2,342 ألف مودِع ومتوسط وديعة بلغ 6,697 دولاراً في نهاية عام 2022، في حين تبلغ نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهُم بالكامل وبسقف تعويض عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الُأخرى 93.57% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعهُم لأحكام القانون في نهاية عام 2023.

أظهر أداء المؤسسة المالي خلال العام 2023، ارتفاع في إجمالي إيرادات المؤسسة ليصبح حوالي 30.7 مليون دولار في نهاية العام 2023، مقارنة ب 29.8 مليون دولار في نهاية العام 2022 وبنسبة نمو حوالي 3%، وبموازاة ذلك تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لتصبح حوالي 302 مليون دولار في نهاية العام 2023 مقارنة ب 264.3 مليون دولار في نهاية العام 2022 وبنسبة نمو مقدارُها 14.29% عن نهاية العام السابق.

من ضمن أهداف المؤسسة الرئيسية، رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، حيث تعمل المؤسسة سنوياً على تطوير وتنفيذ حملات توعوية للجمهور الفلسطيني حول المؤسسة وأهمية وجودها، وتستند المؤسسة لإعداد هذه الحملات على دراسات مسح للسوق وفق منهجية علمية ومعالجات إحصائية وعينات حسب الخصائص الديمغرافية والمنطقة لقياس مدى وعي الجمهور بالمؤسسة وأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة من وجهة نظر المجتمع.

كما شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات عدة محلياً وعالمياً، ويأتي ذلك تعزيزاً لاستراتيجية وأهداف المؤسسة الرّامية إلى بناء شبكة علاقات دولية مع مؤسسات ضمان الودائع حول العالم من أجل تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات ما بين المؤسسة ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية.

ستستمر المؤسسة خلال العام 2024 في بذل قصارى جهدها ضمن رؤية وخطط واضحة ومنهجية عمل مدروسة للوصول لأعلى مستويات الريادةِ في نظام ضمان الودائع، وتحقيق الحماية اللازمة لجمهور المودعين وذلك تعزيزاً لدورها التكاملي مع سلطة النقد الفلسطينية في المساهمة في استقرار القطاع المالي والمصرفي.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لمعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة، وكافة موظفيها، ولأعضاء شبكة الأمان المالي «سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية»، وإلى كافة المصارف الأعضاء في المؤسسة وجمعية البنوك في فلسطين، مؤكدين أننا سنستمر في الارتقاء بعملنا محلياً ودولياً بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية الحديثة في هذا القطاع، ومحققين رسالتنا وأهدافنا في سبيل استقرار وسلامة العمل المصرفي الفلسطيني.

المدير العام

حوكمة المؤسسة

مجلس إدارة المؤسسة

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء:

1. محافظ سلطة النقد الفلسطينية (رئيساً لمجلس الإدارة)، وينوب عنه نائب المحافظ في حال غيابه.
2. ممثل عن وزارة المالية، من ذوي الدرجات العليا والاختصاص يسميه وزير المالية.
3. مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
4. أربعة أعضاء مستقلين يتم تعيينُهم من قبل رئيس دولة فلسطين وبتنسيب من رئيس المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

يتولى مجلس إدارة المؤسسة عدة مهام أهمّها رسم السياسات ووضع استراتيجيات المؤسسة، وإقرار الموازنة التقديرية السنوية، وكذلك إقرار خطة وسياسة الاستثمار لأموال المؤسسة وتحديد وإقرار نسب الاشتراك السنوية للأعضاء، واعتماد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووصف وظائفه، وإقرار الأنظمة والتعليمات الداخلية والإجراءات الخاصة بسير العمل، وتحديد سقف التعويض وغيرها من المهام.

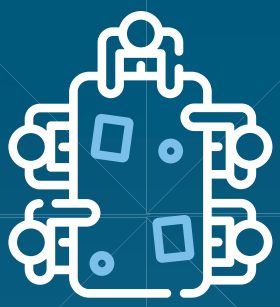

أعضاء
مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

معالي
د. فراس ملحم

محافظ سلطة النقد الفلسطينية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

عُيّن الدكتور فراس ملحم محافظاً لسلطة النقد بمرسوم رئاسي بتاريخ 3/1/2021، ويترأس مجلس إدارة كل من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال والمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع والمعهد المصرفي الفلسطيني. وخدم ملحم قبل تعيينه محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية عضواً في مجلس إدارتها لمدة خمسة سنوات وكان مسؤولًا بمكتب التظلمات في سلطة النقد لمدة أربعة سنوات.

الدكتور فراس ملحم حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة بلجيكية عام 2004، والماجستير من جامعة بيرزيت عام 2000، والبكالوريوس من جامعة مغربية عام 1993، وهو عضو نقابة المحامين الفلسطينية.

عمل رئيساً لفريق حكم القانون (العدالة والأمن)، وكان مسؤولًا عن ملف العلاقات الاقتصادية في مكتب الرباعية لمدة تزيد عن سبع سنوات.

كما عمل الدكتور ملحم لسنواتٍ طويلةٍ امتدت لما يقارب ثمانية عشر عاماً، باحثاً ومستشاراً في عدة مشاريع في الجوانب القانونية والاقتصادية ومحاضراً في كلية القانون بجامعة بيرزيت.

د. محمد الأحمد

عضو

حاصل على شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، أستاذ في كلية الحقوق والإدارة العامة، دائرة القانون، وعميد لشؤون الطلبة في جامعة بيرزيت، عمل مستشاراً قانونياً للعديد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، وكان عضواً في مجالس إدارة في عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة، عمل على إعداد مشاريع قوانين وأنظمة في مجالات مختلفة، شارك في زيارات علمية في جامعات عربية وإقليمية وعالمية، وشارك في عديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، وقام بالتدريس في جامعات عربية وأوروبية ومحلية.

د. عادل زاغه

عضو

ولد في نابلس عام 1956، وحصل على درجة الدكتوراه في النظرية الاقتصادية والمالية العامة من جامعة برلين الحرة عام 1994، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة فاندربلت في الولايات المتحدة عام 1984، والبكالوريوس في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بيرزيت عام 1981. يعمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة بيرزيت، وشغل فيها منصب رئيس دائرة الاقتصاد، ومديراً لبرنامج الماجستير في الاقتصاد خلال الفترة 1999–1994، وعميداً لكلية التجارة والاقتصاد في الفترة 1999–2004، ومديراً للتخطيط والتطوير عام 2005، ثم نائباً لرئيس الشؤون الإدارية والمالية للجامعة في الفترة 2011–2016، وخلال الفترة 2021–2023. كما ويعمل حالياً على تأليف كتاب عن الاقتصاد السياسي العالمي.

كان د. زاغة باحثاً زائراً في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وأستاذاً زائراً في معهد الدوحة للدراسات العليا. ومن الجدير بالذكر، أن آخر عمل بحثي له ضمن فريق بحثي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع تقرير عن السكان في فلسطين حتى عام 2050. وربطته علاقات بحثية مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ومعهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد كريس ميكلسن في النرويج.

له العديد من المنشورات، وتشمل اهتماماته البحثية قضايا الاقتصاد السياسي العالمي، واللامركزية المالية، والنظام الضريبي، والإصلاحات الضريبية في الدول النامية، وقضايا جودة التعليم العالي والأداء المؤسسي، وقضايا الفقر واللامساواة، كما وقدم العديد من الاستشارات لمؤسسات من القطاعين العام والخاص في فلسطين.

الفاضلة رولا شنار

عضو

تمتلك شنار أكثر من عشرين عاماً في قطاع التنمية الدولية، إدارة المشاريع، تنمية القطاع الخاص، الريادة وإدارة المانحين في القطاع الاقتصادي. فقد تولت العديد من المناصب القيادية في فلسطين، الشرق الأوسط وشمال افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

فقبل أن تكون مؤسس ومدير شركة فورورد للاستشارات التجارية، عملت رولا كمدير برامج في مؤسسة التعاون في فلسطين وقبل ذلك كمدير اقليمي لمؤسسة صلتك في قطر لدعم النمو الاقتصادي والريادة، حيث غطت مسؤولياتها أكثر من 15 دولة عربية لمواجهة البطالة من خلال رسم السياسات وتصميم برامج لتشغيل الشباب والنهوض بالمجتمعات والاقتصادات العربية.

عملت كمستشارة لتنمية القطاع الخاص ومدير دائرة شؤون المانحين في وزارة الاقتصاد الوطني – فلسطين، حيث نظمت علاقة الوزارة مع المانحين وساهمت في وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لدعم القطاع الخاص، كما وقادت أكثر من فريق عمل مع عدة مانحين، وعملت على ملفات اقتصادية منها: دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتحسين البيئة الاقتصادية وتطوير دور القطاع الخاص.

وكريادية في عالم الطاقة المتجددة، شاركت الشنار في تأسيس شركة فلسطينية أصبحت رائدة في مجال الطاقة البديلة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عملت رولا في أكثر من شركة في مجال البتروكيماويات، فقبل رجوعها للوطن في عام 2010 سميت رولا مديراً لمشروع في شركة داو للكيماويات للعديد من محطات الكيماويات في كاليفورنيا وميشيغان وتكساس وكندا.

تحمل الفاضلة شنار شهادة ماجستير في الأعمال الدولية من جامعة سانت توماس في هيوستن – تكساس، وبكالوريوس في ادارة انظمة المعلومات من جامعة هيوستن في تكساس.

تم دعوة شنار لتمثل فلسطين كمتحدثة في مجالات الإبداع والاقتصاد والتشغيل في مؤتمرات ومحافل دولية عديدة في أوروبا وأمريكا والخليج العربي.

ومن الجدير بالذكر، بأنها قد انضمت كعضو في مجلس أمناء في جامعة النجاح الوطنية، وعضو في مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في عام 2019.

السيد طارق المصري

عضو

تقلّد السيد المصري عدة مناصب هامة في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهو مكلف حالياً بمنصب وكيل الوزارة بالإضافة إلى عمله كمراقب للشركات. خلال الفترة من 2014 إلى 2018، كان يشغل منصب مدير عام تسجيل الشركات، وقبل ذلك عمل كمستشار لوزير الاقتصاد الوطني.

يتمتع السيد المصري بخبرة واسعة في مجالات متعددة، حيث كان عضواً في عدة مؤسسات وطنية بارزة مثل: المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، والمجلس الأعلى للخطوط الجوية الفلسطينية، والمعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب. بالإضافة إلى ذلك، شغل منصب مقرر هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وهو حالياً يشغل منصب نائب رئيس هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

إلى جانب مناصبه، يمتلك السيد المصري مجموعة متنوعة من المهارات والخبرات في مجالات الإدارة المالية والمحاسبة والتنظيم الإداري. يتميز بقدراته القيادية واستراتيجياته الفعالة في تحسين الأداء المؤسسي وتطوير السياسات الاقتصادية. كما يمتلك خبرة عميقة في مجال التسجيل التجاري وتنظيم الشركات، مما ساهم في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين.

السيد المصري حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة النجاح الوطنية منذ عام 1995، ويواصل تطوير مهاراته ومعارفه من خلال المشاركة في العديد من الدورات التدريبية وورش العمل الدولية في مجال الاقتصاد والإدارة. يجمع بين الخبرة العملية والمعرفة الأكاديمية لقيادة مشاريع اقتصادية هامة وتقديم استشارات قيمة تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين.

السيد محمد ربيع

عضو

تقلد السيد ربيع عدة مناصب في وزارة المالية، ويشغل حالياً منصب المحاسب العام للوزارة، وقبل ذلك شغل منصب مدير عام الرقابة المالية خلال الفترة 2020-2023، وفي الفترة 2017-2019 عمل مديراً عاماً للوازم العامة ورئيساً للجنة العطاءات المركزية، وكان خلال الفترة 2014-2016 مديراً عاماً لنظام الإيرادات، وعمل كنائب لمدير عام الجمارك والمكوس خلال الفترة 2013-2017، وفي الفترة 2010-2012 شغل منصب مدير المعابر ومراكز تسهيل التجارة (الإدارة العامة للجمارك)، ومن قبل ذلك بنفس الإدارة شغل منصب رئيس قسم ضريبة الشراء.

السيد ربيع مثّل وزارة المالية بالعديد من المؤسسات الوطنية والسيادية بحيث يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق، وهو أيضا عضو مجلس إدارة في أكثر من مؤسسة منها: مؤسسة إدارة وتنمية أموال اليتامى، إدارة صندوق إقراض البلديات، عضو مجلي إدارة مؤسسة PALSAT، هيئة سوق رأس المال، مؤسسة المواصفات والمقاييس، الزيتونة للتمويل الإسلامي، نائب رئيس مجلس سياسات الشراء العام، وعضو مجلس أمناء المعهد الفلسطيني للصحة العامة.

وعلى الجانب الأكاديمي؛ شغل كمدرب ومحاضر معتمد ولديه العديد من المساهمات الأكاديمية منها: المساهمة في تطوير المساق الجامعي حول إدارة المال العام والمعتمد في كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في جامعة بيرزيت، وتنفيذ عدد كبير من البرامج التدريبية والمحاضرات حول إدارة المال العام المخصصة لطلبة الجامعات الفلسطينية، إعادة وتأهيل برامج المدربين الجدد.

السيد ربيع حاصل على درجة ماجستير في بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - إدارة عامة، وبصدد الانتهاء من المراحل النهائية للحصول على درجة الدكتوراة في الإدارة الإستراتيجية.

السيد إياد جودة

عضو

السيد إياد جودة هو المؤسس والمدير العام المشارك لشركة «حلول التنمية» وهي شركة استشارات متخصصة في مجال التنمية الاقتصادية وإدارة الأعمال.

يمتلك السيد جودة أكثر من 30 سنة خبرة في مجالات متنوعة منها تنمية القطاع الخاص واستراتيجيات الأعمال والتسويق، شملت معرفته العديد من المجالات منها ما يتعلق بالخدمات المالية والصناعية والزراعية وقطاع تكنولوجيا المعلومات.

خلال مسيرته المهنية، تقلّد السيد جودة العديد من المناصب الإدارية العليا منها الرئيس التنفيذي لمركز التجارة الفلسطيني (بال تريد-المؤسسة الوطنية لتشجيع الصادرات)، ومدير التسويق لدى بيت لحم 2000، والمدير العام لمركز موارد التنمية، والمدير العام لمجموعة التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، يشغل السيد جودة منصب عضو في مجلس أمناء جامعة بيرزيت (أمين صندوق الجامعة)، وعضو مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، وعضو مجلس إدارة في صندوق الاستثمار الفلسطيني. كما شغل سابقاً مناصب عدة في المؤسسات الوطنية الفلسطينية منها، عضو مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، نائب رئيس مجلس الصادرات الفلسطيني، وفي مؤسسة أصالة للإقراض.

السيد جودة حاصل على دبلوم عالي في الشؤون المالية والإدارية من خلال برنامج زمالة هيوبرت همفري من جامعة بوسطن، ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بيرزيت

اللجان الداخلية

1. **لجان منبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع:**

أ. **لجنة الحوكمة:**

- د. محمد الأحمد -رئيساً.
- السيد طارق المصري.
- السيد محمد ربيع.

ب. **لجنة الاستثمار والتمويل:**

- معالي الدكتور فراس ملحم -رئيساً.
- الفاضلة رولا الشنار.
- د. عادل الزاغة.
- السيد لؤي حواش – المدير العام

ج. **لجنة التدقيق الداخلي:**

- السيد طارق المصري– رئيساً.
- السيد محمد ربيع.
- د. محمد الأحمد.

د. **لجنة إدارة المخاطر:**

- السيد طارق المصري – رئيساً.
- السيد محمد ربيع.
- د. محمد الأحمد.

2. **لجان شكّلت بحكم القانون:**

لجنة التصفية:

- المدير العام، السيد لؤي حواش-رئيساً.
- ممثل عن مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، السيد طارق عودة الله.
- ممثل عن دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد الفلسطينية، السيد رائد عبيد.
- مستشاران من خارج المؤسسة يختارهما المجلس بناءً على خبرتهما وكفاءتهما في مجال المحاسبة والتدقيق والقانون:

أ. **السيد سامر مصلح، خبير مالي.**

ب. **أ. طارق طوقان، خبير قانوني.**

الهيكل التنظيمي

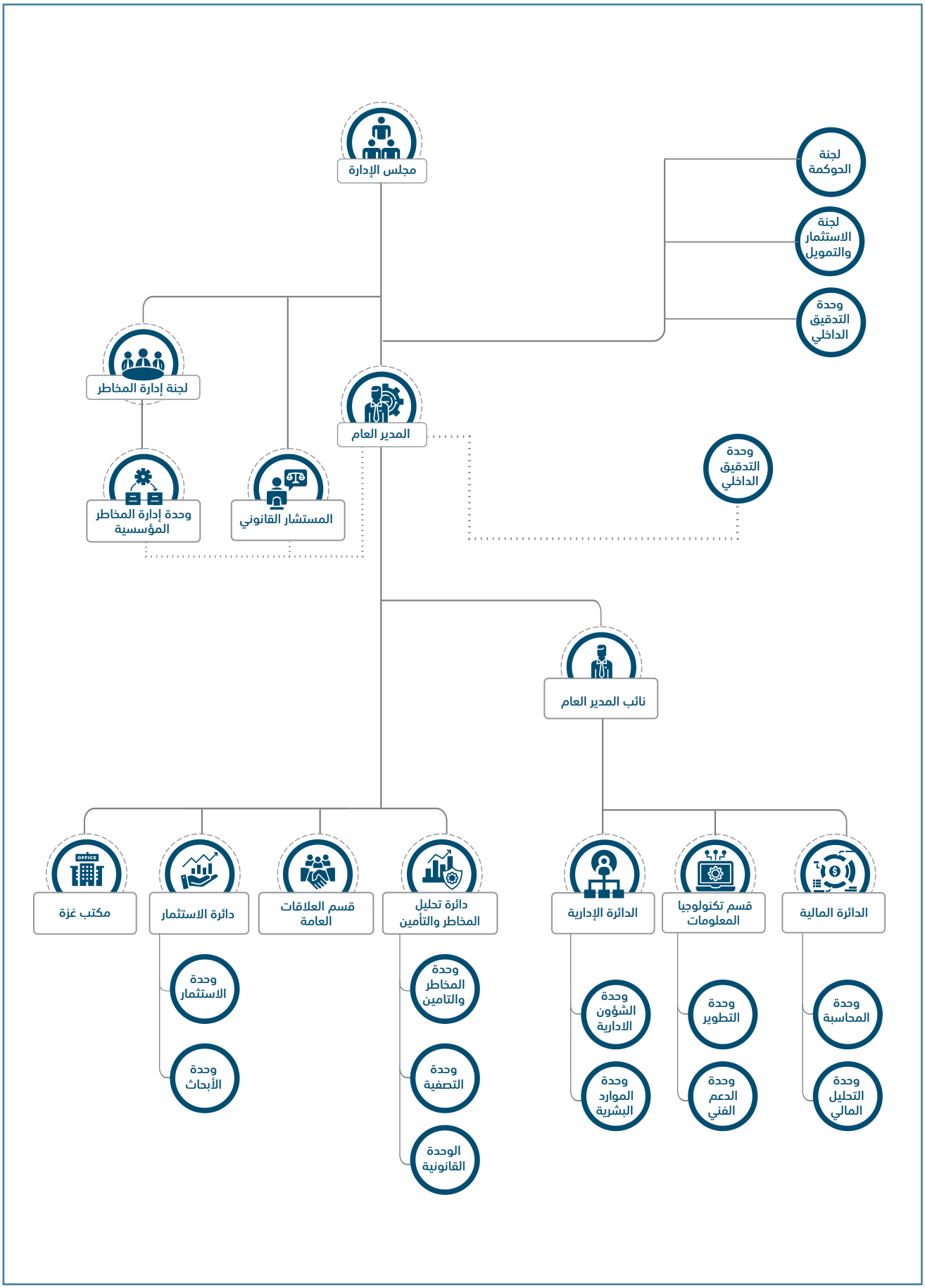

إدارة المخاطر المؤسسية

على صعيد تمكين العمل وتعزيز عمليات إدارة المخاطر المؤسسية الحالية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، ومن أجل العمل على تحسين استعدادات المؤسسة في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر المحتملة، سعت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع الى إدارة مستمرة ومتواصلة لتحديد ورصد المخاطر الهامة التي تؤثر على تحقيق المؤسسة لمهامها وأهدافها. حيث تم العمل على ترسيخ عمليات إدارة المخاطر وتطبيقها بأفضل الوسائل والأدوات وفقا للموارد المتاحة.

قام مجلس الإدارة باعتماد بيان الاقدام على المخاطر ومصفوفة المخاطر المعدلة وإجراءات التبليغ عن الاحداث التشغيلية وذلك بما يتماشى مع المعايير العالمية والممارسات الفضلى في هذا المجال، التي تنص وتؤكد بالتزام المؤسسة بممارسات إدارة المخاطر المؤسسية السليمة وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها من خلال رصد تلك المخاطر والتعامل معها لتفادي تلك المخاطر والحد منها.

تستمر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بالعمل على تطوير فاعلية إدارة المخاطر والتي تهدف بدورها الى تعزيز أفضل المنهجيات والأدوات والأساليب والأنظمة لتعزيز قدرات إدارة المخاطر المؤسسية وتزويد المؤسسة بخريطة طريق لتحسين ممارسات إدارة المخاطر باستمرار وتطوير ثقافة إدارة المخاطر في المؤسسة.

نظام ضمان الودائع في فلسطين

يشـير «نظـام ضمـان الودائـع» إلـى **الآليـات التـي تضعهـا الحكومـات لتشـمل كافـة القوانيـن والتشـريعات والتعليمـات التـي تهـدف إلـى حمايـة أمـوال المودِعيـن (خاصـة الصغـار منهـم) والمسـاهمة فـي تعزيـز الاسـتقرار المالـي وتنشـيط الادخـار والنمـو الاقتصـادي.**

أُنشـئت المؤسسـة الفلسـطينية لضمـان الودائـع بموجـب أحـكام القـرار بقانـون رقـم (7) لسـنة 2013، والـذي تـم إقـراره مـن قبـل سـيادة الرئيـس، وذلـك بهـدف حمايـة أمـوال المودعيـن لـدى الجهـاز المصرفـي وتعزيـزاً لثقافـة إدارة المخاطـر بصـورة سـليمة مـن أجـل حمايـة اسـتقرار النظـام المالـي، كمـا وتتمتـع المؤسسـة بالشـخصية الاعتباريـة والأهليـة القانونيـة الأمـر الـذي منحهـا الاسـتقلال الإداري والمالـي.

وتعـد المؤسسـة الفلسـطينية لضمـان الودائـع ركنـاً أساسـياً ضمـن شـبكة الأمـان المالـي فـي الدولـة فهـي ضروريـة لضمـان حسـن سـير العمـل فـي النظـام المالـي إذ أنهـا تعمـل علـى تقديـم ضمانـات للمودعيـن لـدى الجهـاز المصرفـي بعـدم خسـارة أموالهـم المودعـة لـدي البنـوك الأعضـاء فـي نظـام ضمـان الودائـع فـي فلسـطين، وذلـك فـي حـال تعثـر أحـد هـذه البنـوك، الأمـر الـذي يحفـز النمـو الاقتصـادي والاسـتقرار المالـي.

شبكة الأمان المالي في فلسطين

تـؤدي المؤسسـة الفلسـطينية لضمـان الودائـع دورًا مهمًـا فـي القطـاع المصرفـي وذلـك مـن خـلال قيامهـا بتصفيـة البنـوك المتعثـرة وتمويـل الإجـراءات التصحيحيـة المقـرّة مـن قبـل سـلطة النقـد الفلسـطينية بالإضافـة الـى قيامهـا بتعويـض أمـوال المودعيـن، كمـا وتعمـل المؤسسـة علـى الـدوام للامتثـال بكافـة المعاييـر والمبـادئ الدوليـة.

شكل (1): شبكة الأمان المالي

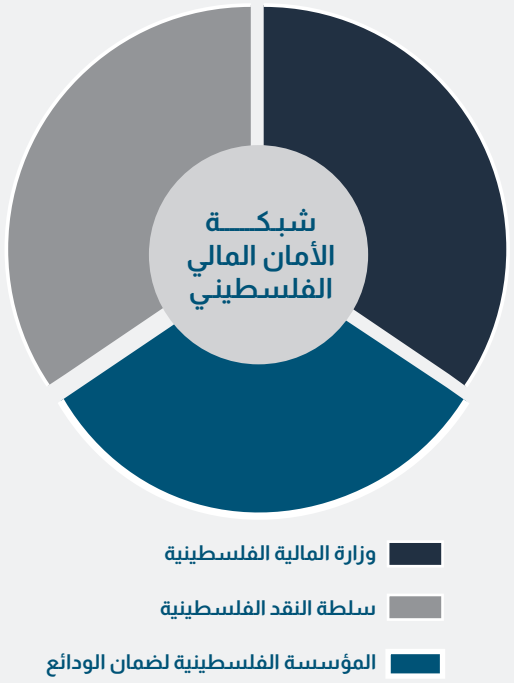

الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة

بلغ مجموع موظفي المؤسسة في نهاية عام 2023 ثمانية عشر موظفاً في مختلف التخصصات.

يتكون الجهاز الإداري للمؤسسة مما يلي:

❖ المدير العام

يقوم المدير العام بكافة المهام والصلاحيات التي أُسنِدت إليه بموجب قانون المؤسسة، وذلك من أجل إدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسات والقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة، ويقوم كذلك بالإشراف على الجهاز التنفيذي للمؤسسة ومتابعة حُسن تنفيذ الأعمال اليومية.

❖ الدائرة المالية

تقع على الدائرة مسؤولية حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية، وكذلك مسؤولية الحفاظ على الموازنة المالية المتاحة وتوفير المعلومات المالية الدقيقة وبالوقت المناسب لصانعي القرار.

❖ الدائرة الادارية

تهتم الدائرة الادارية بالعنصر البشري، حيث تعتبره العنصر الأهم في نجاح المؤسسة لتحقيق أهدافها ورؤيتها الاستراتيجية، من خلال استقطاب الكفاءات والتطوير في قدرات ومهارات الموظفين، كما وتعمل الدائرة على توفير البيئة الملائمة للعمل من خلال توفير الخدمات الإدارية والمستلزمات اللازمة بهدف رفع الانتاجية وروح الانتماء للمؤسسة.

❖ دائرة تحليل المخاطر والتأمين

تؤدي هذه الدائرة العديد من الأدوار والمهمات والمسؤوليات التي تُسهم في تنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة، كما تعمل على تعزيز إدارة المخاطر بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي الفلسطيني، حيث تقوم الدائرة بمتابعة استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء، والتجهيزات اللازمة لتطبيق نظام استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء المبني على المخاطر.

بالإضافة إلى القيام بالمهام المناطة بالمؤسسة كمُصفٍّ لأي بنك تقرر تصفيتُه وفقَ أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، تقوم الدائرة بكافة المعاملات القانونية للمؤسسة ومتابعة إنجازها مع جهات الاختصاص ورفع التقارير الدورية عن عمل الدائرة، وصياغة العقود والاتفاقيات للمؤسسة.

❖ وحدة التدقيق الداخلي

يرتبط نشاط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق الداخلي المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة، وتتولى الوحدة مهمة التحقق من صلاحية وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة، ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة، بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفعالية.

❖ وحدة إدارة المخاطر المؤسسية:

تعتبر الوحدة الجهة المسؤولة عن تطوير إطارٍ متكاملٍ وكفؤٍ لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والاستراتيجية على مستوى المؤسسة، وتعمل على الإشراف على كفاية مهام وعمليات إدارة المخاطر، وذلك من خلال تقييمها والتحوط لها والتقليل من احتمالية التباين والشك في تحقيق الأهداف والأداء في مهام وعمليات الدوائر المختلفة.

❖ دائرة الاستثمار والأبحاث

تتولى الدائرة توفير البيانات والمعلومات والدراسات اللازمة لدعم عملية التخطيط والتطوير في المؤسسة، إضافةً إلى إدارة استثمارات أموال المؤسسة، وذلك وفق سياسة الاستثمار المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة ووفق أحكام قانون المؤسسة.

❖ قسم تكنولوجيا المعلومات

يسعى قسم تكنولوجيا المعلومات ليكون مساهماً فاعلًا في دفع عجلة التطور في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على الصعيدين التنظيمي والإداري، وذلك من خلال تطبيق أحدث التقنيات التي وصلت إليها تكنولوجيا المعلومات في العالم والتي تخدم بيئة العمل.

❖ قسم العلاقات العامة

يعتبر قسم العلاقات العامة من أقسام الدعم الاساسية في المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، فهي نافذة المؤسسة على المجتمع المحلي والدولي، ويهدف القسم إلى تعزيز التواصل والتعاون الداخلي والخارجي مع فئات المجتمع المستهدفة لنشر رؤية ورسالة المؤسسة عبر وسائل الاتصال الفضلى.

❖ مكتب غزة

يقوم مكتب غزة بتنفيذ سياسات المؤسسة وتطبيقها في قطاع غزة والتواصل مع جميع الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بعمل المؤسسة. كما ويشرف على توعية المواطنين ضمن المحافظات الجنوبية بنظام ضمان الودائع الفلسطيني ونشأة المؤسسة وأهدافها، وذلك من خلال عقد ورش العمل المختلفة وتمثيل المؤسسة في الفعاليات المصرفية.

الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع في فلسطين

حقوق الملكية ومصادر تمويل المؤسسة

تتكون حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع من مساهمة ورسوم تأسيس غير مستردة يدفعها العضو خلال 15 يوماً من تاريخ الانضمام إلى المؤسسة، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء، وعوائد الاستثمار.

شكل (2): مصادر تمويل نظام ضمان الودائع في فلسطين

1. رسوم اشتراك البنوك الأعضاء
2. عوائد الاستثمار
3. المنح
4. القروض

كما يجوز للمؤسسة الحصول على المِنح المالية من أية جهة يوافق عليها المجلس، إضافةً إلى إمكانية الاقتراض، لكي تتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

العضوية

إن العضوية في المؤسسة إجبارية لكافة البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، سواء أكانت بنوكاً تجارية أم إسلامية. ولقد بلغ عدد البنوك الأعضاء والخاضعة لأحكام القانون 13 بنكاً في العام 2023، منها 7 بنوك محلية و6 بنوك وافدة.

الاشتراكات

يترتب على البنك العضو تسديد رسوم الاشتراك بشكل ربع سنوي وتكون نسبة رسوم الاشتراك (0.2%) اثنان بالألف من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون، ويجوز لمجلس إدارة المؤسسة تحديد نسبة اشتراك تتماشى مع درجة المخاطر لكل عضو، وفق معايير يتم الاتفاق عليها مع سلطة النقد الفلسطينية والبنوك الأعضاء، وذلك بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية، كما ويجوز للمجلس مراجعة نسب الاشتراك السنوي وتعديلها وتحديد آلية الاحتساب كلما اقتضت الحاجة.

المهام الرئيسية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

1. تعويض المودِعين

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن تعويض المودِعين لدى البنوك الأعضاء بعد نشر قرار التصفية الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في الصحف الرسمية، وتلتزم المؤسسة بتعويض المودِعين حسبَ سقف التعويض المحدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته. ويتم احتساب سقف التعويض لكل مودِع على أساس توحيد جميع ودائعه المؤمّنة لدى العضو، بما في ذلك الفوائد أو العوائد المستحقة له حتى تاريخ نشر قرار تصفية هذا العضو في الجريدة الرسمية.

في حال صدور قرار التصفية يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء، حيث تعمل المؤسسة على تسديده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

2. التصفية

تعتبر المؤسسة بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 المصفّي الوحيد لأي بنك تقرر سلطةُ النقد الفلسطينية تصفيتَه. وتمتلك المؤسسة صلاحيةَ اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودِعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها توثيق ما تدفعه للمودعين كدَين مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين.

كما للمؤسسة الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه عملية التصفية لتتمكن من دفع التعويضات للمودعين وإيفاء الديون لمستحقيها.

3. إدارة الاحتياطي

تعمل المؤسسة على تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز احتياطياتها المالية حتى تتمكن من حماية حقوق المودعين لدى البنوك الأعضاء في فلسطين. لذلك يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة لا تقل عن 3% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، كما وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات الربع سنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أُخرى بعد طرح كافة المصاريف منها.

أداء
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2023

أداء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع خلال العام 2023

أ. الودائع الخاضعة لأحكام القانون

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة حوالي 16,739.4 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 15,683.2 مليون دولار في نهاية عام 2022 وبنسبة ارتفاع بلغت 6.73%، علماً بأن هذه الودائع تعود لحوالي 2,428 ألف مودِع، بمتوسط وديعة بلغ 6,894 دولار لعام 2023 مقارنة بـ 2,342 ألف مودع، ومتوسط وديعة بلغ 6,697 دولار لعام 2022.

شكل (3): ودائع العملاء الخاضعة للقانون

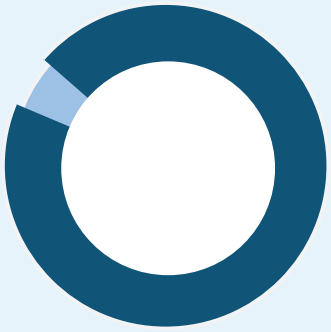

95.2%
الودائع الخاضعة لأحكام القانون

4.8%
الودائع المستثناة من أحكام القانون

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبتُه 95.2% من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء في نهاية العام 2023

ب. الودائع المضمونة بالكامل

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفقَ أحكام القانون (الودائع التي يقل رصيدُها عن أو يساوي عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الأُخرى) ما نسبتُه 21.32% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2023، حيث بلغت ما مقدارُه 3,568 مليون دولار، تعود لحوالي 2,272 ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ 1,571 دولاراً مقارنة بـ 3,447 مليون دولار في نهاية عام 2022 تعود لحوالي 2,207 ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ 1,562 دولاراً، حيث بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2023 حوالي 93.57%.

بلغت نسبة عدد المودِعين المضمونة ودائعُهم بالكامل حوالي 93.57% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية عام 2023.

شكلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبتُه 21.32% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2023.

ج. الودائع المضمونة جزئياً:

لقد بلغت الودائع الخاضعة لأحكام القانون التي تزيد على عشرين ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الُأخرى – أي المضمونة جزئياً –حوالي 13,171.4 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقارنةً بـ 12,236.2 مليون دولار في نهاية عام 2022، لتشكلَ ما نسبتُه 78.68% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2023.

وتعود هذه الودائع لحوالي 156 ألف مودع يشكلون ما نسبتُه 6.43% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ 84,349 دولاراً في نهاية عام 2023 مقارنة بـ 135 ألف مودِع بمتوسط وديعة بلغ 90,483 دولاراً في نهاية عام 2022.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعُهم جزئياً حوالي 6.43% من إجمالي عدد المودِعين الخاضعة ودائعُهم لأحكام القانون في نهاية العام 2023

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته 78.68% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام 2023

د. التعويض الفوري:

بلغت نسبة تركُّز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنك في نهاية عام 2023 ما نسبتُه 28.41%، في حين بلغت نفس النسبة لدى أكبر بنكين ما نسبتُه 48.62%، وما نسبتُه 58.99% لدى أكبر ثلاثة بنوك.

ه. رسوم الاشتراك

ارتفعت رسوم الاشتراك للبنوك الأعضاء الى ما مقداره 30.7 مليون دولار في نهاية العام 2023 مقابل 29.8 مليون دولار في نهاية العام 2022 أي بنسبة زيادة حوالي 3%، مقابل زيادة مقدارها 15.4 مليون دولار ونسبتها 108.1% خلال العام 2022 وذلك نتيجة رفع نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح 0.2% بدلًا من 0.1% اعتباراً من 01/01/2022.

جدول (1): أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودِعين في البنوك الأعضاء للفترة (2016–2023)

البند / نهاية الفترة	كانون الأول 16	كانون الأول 17	كانون الأول 18	كانون الأول 19	كانون الأول 20	كانون الأول 21	كانون الأول 22	كانون الأول 23	نسبة النمو
اجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دولار)	10,604.7	11,982.5	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,519.0	16,468.2	17,589.0	6.8%
إجمالي عدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	1,536	1,604	1,636	1,730	1,806	2,180	2,350	2,438	3.7%
متوسط الوديعة لعدد المودعين لدى البنوك الأعضاء (دولار)	6,902	7,472	7,474	7,735	8,384	7,577	7,006	7,215	3.0%
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (مليون دولار)	9,713	11,099	11,516	12,726	14,483	15,667	15,683	16,739	6.7%
عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	1,531	1,590	1,630	1,724	1,797	2,171	2,342	2,428	3.7%
متوسط الوديعة للعملاء الخاضعين لأحكام القانون (دولار)	6,343	6,980	7,064	7,383	8,060	7,218	6,697	6,894	2.9%
نسبة إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (%)	91.59%	92.63%	94.18%	95.08%	95.67%	94.84%	95.23%	95.17%	-0.1%
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	2,839	4,412	4,490	4,871	5,459	6,027	6,152	6,691	8.8%
قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دولار)	1,382	2,459	2,592	2,760	3,136	3,280	3,447	3,568	3.5%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	1,386	1,493	1,535	1,618	1,681	2,033	2,207	2,272	3.0%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دولار)	997	1,648	1,688	1,706	1,866	1,613	1,562	1,571	0.5%
قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دولار)	8,331	8,640	8,924	9,966	11,347	12,387	12,236	13,171	7.6%
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (ألف مودع)	146	98	95	106	116	137	135	156	15.5%
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئيا (دولار)	57,174	88,482	94,020	94,435	97,681	90,183	90,483	84,349	-6.8%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة بالكامل الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	14.23%	22.16%	22.51%	21.69%	21.65%	20.94%	21.98%	21.32%	-3.02%
نسبة قيمة ودائع العملاء المضمونة جزئيا الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	85.8%	77.8%	77.5%	78.3%	78.3%	79.06%	78.02%	78.68%	0.85%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	90.5%	93.9%	94.2%	93.9%	93.5%	93.67%	94.23%	93.57%	-0.70%
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئيا الى عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (%)	9.5%	6.1%	5.8%	6.1%	6.5%	6.3%	5.8%	6.4%	11.4%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر بنكين (%)	45.22%	45.58%	44.64%	44.59%	44.12%	43.54%	44.11%	48.62%	10.22%
نسبة تركز قيمة التعويض الفوري لدى أكبر ثلاثة بنوك (%)	53.32%	54.02%	54.49%	55.23%	54.73%	54.39%	54.33%	58.99%	8.58%

و. استثمارات المؤسسة

تلخص النقاط ادناه أداء المحفظة خلال العام 2023:

- بلغت صافي أرباح الاستثمار خلال العام 2023 (8,246,189 دولار امريكي) بنسبة نمو بلغت 38.88% عن العام 2022، حيث كانت (5,937,579 دولار امريكي)، وبمعدل عائد سنوي خلال العام 2023 بلغ 2.84% بنسبة نمو 21.35% عن العام 2022 حيث كانت 2.34%.
- نمت محفظة الاستثمار (سندات + ودائع) بنسبة 14.45% حيث بلغت بنهاية العام 2023 (290,417,513 دولار امريكي-قيمة دفترية) بعد ان كانت (253,753,625 دولار امريكي-قيمة دفترية) بنهاية العام 2022.
- بلغ صافي أرباح محفظة استثمارات السندات 8,176,979 دولار امريكي، وهو ما يعادل متوسط عائد سنوي مقداره 2.82% منها:
  - ✓ أرباح محفظة سندات صندوق البنوك التجارية التي بلغت 6,987,568 دولار امريكي.
  - ✓ ارباح محفظة سندات صندوق البنوك الإسلامية والتي بلغت 1,189,411 دولار امريكي.
- بلغت أرباح الفوائد على الودائع حتى نهاية العام 2023 مبلغ 69,210 دولار أمريكي، بحيث 67,794 دولار امريكي للمحفظة التجارية، و1,417 دولار امريكي للمحفظة الإسلامية.

شكل(4): استثمارات المؤسسة

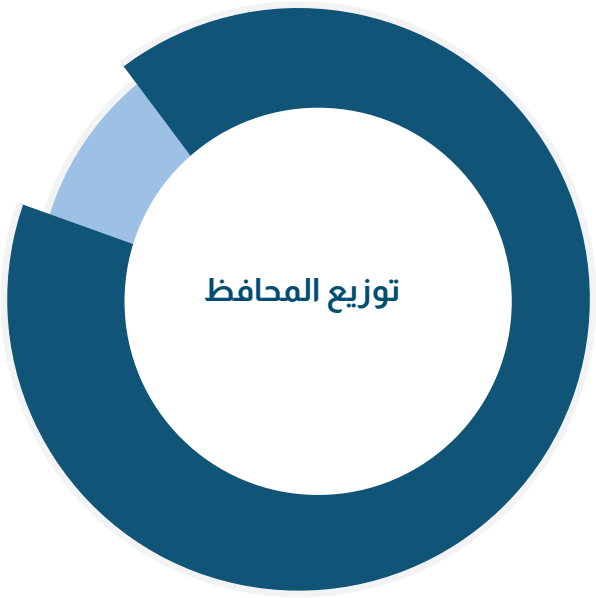

85.44%
تجاري

14.56%
إسلامي

ز. توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع

المبدأ رقم (10) من المبادئ الأساسية وتقييم الامتثال الصادرة عن الهيئة الدولية لضماني الودائع والذي ينص على:

«الوعي العام: من أجل حماية المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي، فمن الضروري أن يكون الجمهور على علم بصورة مستمرة حول محددات وفوائد نظام ضمان الودائع»

من ضمن أهداف المؤسسة الرئيسية، رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، حيث تعمل المؤسسة سنوياً على تطوير وتنفيذ حملات توعوية للجمهور الفلسطيني حول المؤسسة وأهمية وجودها، وتستند المؤسسة لإعداد هذه الحملات على دراسات مسح للسوق وفق منهجية علمية ومعالجات إحصائية وعينات حسب الخصائص الديمغرافية والمنطقة لقياس مدى وعي الجمهور بالمؤسسة وأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسة من وجهة نظر المجتمع.

لقد أنهت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مؤخراً حملتها التوعوية للعام 2023، حيث عملت المؤسسة خلال العام المذكور على عقد ورشات عمل توعوية لجميع موظفي البنوك الأعضاء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف توعية موظفي البنوك وأيضاً توعية الجمهور عن طريق موظفي البنوك.

كما وعملت المؤسسة على إطلاق حملة توعوية كبيرة على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة خلال العام 2023، بهدف توعية الجمهور الفلسطيني وطمأنته. هذا بالإضافة إلى تعاون المؤسسة مع البنوك لنشر بعض من منشوراتها على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنوك الأعضاء لتحقيق نفس الهدف.

وتعزيزاً لأواصر التعاون بين المؤسسة ونظيراتها، وعملًا على تبادل واكتساب الخبرات وتمتيناً لبناء والمحافظة على شبكة العلاقات الدولية مع مؤسسات ضمان الودائع، فقد شاركت المؤسسة بمؤتمرات وفعاليات وورشات عمل محلية وإقليمية ودولية عدة خلال العام 2023، أهمها المؤتمر السنوي الدولي لضامني الودائع، حيث تعد هذه المشاركات ضرورة للارتقاء بأعمال المؤسسة وموظفيها بهدف تحقيق أهدافها وقيمها الجوهرية.

ح. الخطة الاستراتيجية للمؤسسة

تضع المؤسسة نصب اعينها خطة استراتيجية تهدف الى رفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في فلسطين، وستسعى الى مد الجسور داخل وخارج الوطن من خلال بناء شبكة علاقات متينة مع المؤسسات الداعمة لتطوير طريقة عملنا نحو الافضل دائما.

تطمح الادارة التنفيذية الى تحقيق رسالة المؤسسة الرامية الى تعزيز استقرار وسلامة الجهاز المصرفي الفلسطيني، وزيادة الثقة عند المواطن الفلسطيني بالجهاز المصرفي الفلسطيني، وتوفير الحماية لأموال المودعين لدى البنوك الاعضاء.

تم التركيز في اعداد الخطة الاستراتيجية الى مزيد من الاعتماد والاستثمار في عنصر التكنولوجيا من خلال تطبيق انظمة جديدة ستعزز تطوير طريقة عملنا والية حصولنا على البيانات والمعلومات من المصارف وسلطة النقد وسينعكس ذلك على البيانات والتقارير الدورية المستخرجة.

تولي إدارة المؤسسة اهتماما كبيرا في تطوير العنصر البشري، فهو اللبنة الاساسية التي سيتم الاعتماد عليه في تحقيق الاهداف الاستراتيجية في الخطة، حيث اعتمدت الادارة خطة تدريب وتأهيل طموحة لكافة العاملين وفي شتى المجالات الادارية والفنية والمالية والتكنولوجيا.

استطاعت المؤسسة تحقيق الكثير من اهدافها خلال السنوات السابقة، مما اعطاها الدافع للاستمرار في تقديم ما هو أفضل خلال السنوات القادمة بجهود كافة العاملين بالمؤسسة وبمساندة مجلس ادارتها الموقر.

تقوم المؤسسة دورياً بوضع مؤشرات لقياس مدى انجاز اهدافها، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز من خلال تشكيل لجان على مستوى الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المؤسسة، بهدف معالجة أية انحرافات قد تحدث وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم واجراء التعديلات اللازمة.

تماشياً مع القانون الخاص بالمؤسسة والذي يجيز استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على درجة المخاطر ولغايات الامتثال للمبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع، ستقوم المؤسسة في منتصف العام 2024 وبالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك الفلسطينية والبنوك الأعضاء بمباشرة العمل على استيفاء الرسوم من البنوك الأعضاء بناءً على المخاطر، وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والأسس والمعايير المعمول بها دولياً والمُقرّة من قبل لجنة بازل.

> تشير النتائج الأولية للخطة الاستراتيجية إلى إمكانية تحقيق مستوى الاحتياطي المستهدف بواقع 3% من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بحلول العام 2029 نتيجة زيادة رسوم الاشتراك لتصبح 0.2% بدلًا من 0.1% اعتباراً من مطلع العام 2022، وتطبيق نظام القسط المبني على المخاطر في الفترة القريبة القادمة.

المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل:

جدول (2): المؤشرات الرئيسية متوسطة الأجل

البند	فعلي			متوقع	
	2022	2023	2024	2025	2026	2027
اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دولار)	15,683.2	16,739.4	17,909.5	19,161.4	20,500.8	21,933.8
قيمة التعويض الفوري (مليون دولار)	6,151.6	6,691.1	6,905.1	7,127.2	7,357.7	7,597.2
احتياطيات المؤسسة (مليون دولار)	264.26	302.02	354.44	419.32	489.96	566.83
احتياطيات المؤسسة الى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (%)	1.685%	1.804%	1.979%	2.188%	2.390%	2.584%
احتياطيات المؤسسة الى قيمة التعويض الفوري (%)	4.3%	4.5%	5.1%	5.9%	6.7%	7.5%
احتياطيات المؤسسة الى الاحتياطي المستهدف (%)	56.2%	60.1%	66.0%	72.9%	79.7%	86.1%
قيمة التعويض الفوري الى اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (%)	39.2%	40.0%	38.6%	37.2%	35.9%	34.6%

مؤشرات القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2023

القطاع المصرفي جزءٌ لا يتجزأ من الاقتصاد الفلسطيني، إذ يُعتبر التطور في مؤشرات القطاع المصرفي مقياساً لتحسن مستوى الاقتصاد بشكل عام، بحيث تسعى سلطة النقد الفلسطينية إلى المحافظة على الاستقرار المالي في فلسطين من خلال ضبط هذه المؤشرات، ولقد أظهرت المؤشرات المالية الرئيسية للبنوك العاملة في فلسطين لعام 2023 تحسناً في مؤشرات أدائها مقارنةً مع تلك المؤشرات للعام 2022، وفيما يلي ملخصٌ لأهم تطورات تلك المؤشرات[1].

إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى ما مقدارُه 17,589 مليون دولار في نهاية عام 2023 مقابل 16,468.2 مليون دولار في نهاية عام 2022، أي بزيادة قدرُها 1,120.8 مليون دولار ونسبتُه 6.81%، مقابل انخفاض قدرهُ 50.8 مليون دولار ونسبتُهُ 0.31% خلال العام 2022.

1 مؤشرات أولية صادرة عن سلطة النقد الفلسطينية

شكل(5): التطور التاريخي لودائع العملاء للفترة (2009-2023)

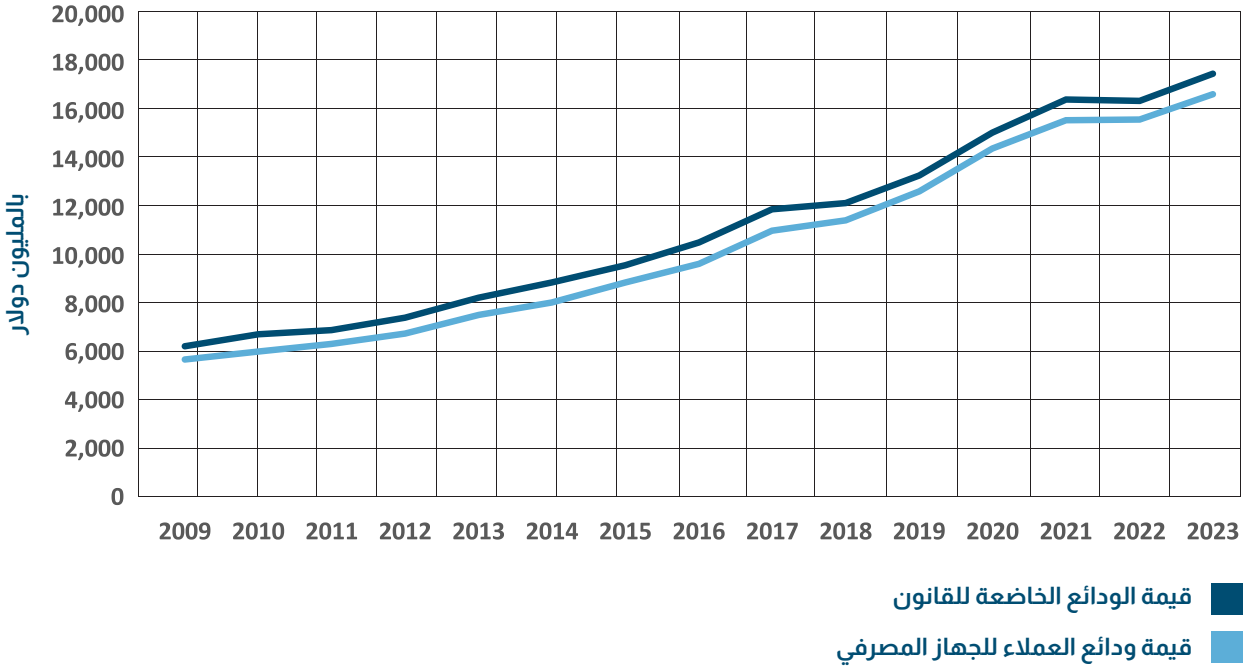

شكل(6): توزيع الودائع على القطاعات المختلفة للفترة (2022-2023)

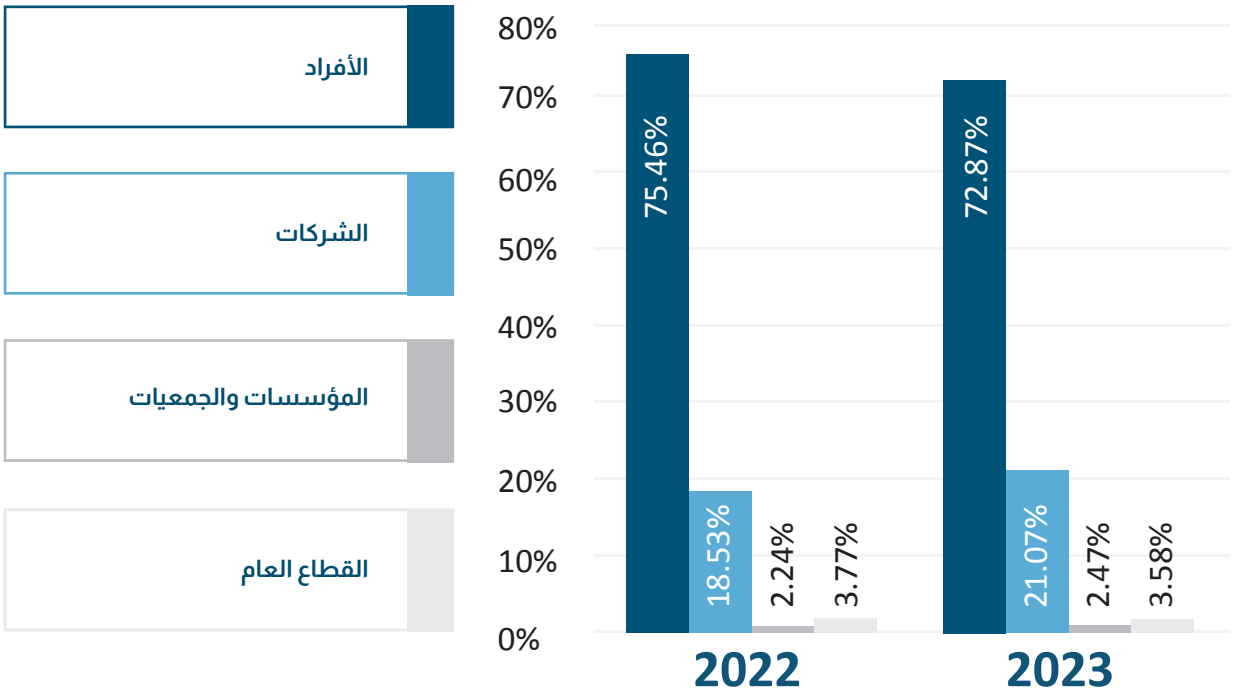

زادت حصة الشركات والمؤسسات والجمعيات من إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2023، حيث بلغت 21.07% و2.47% على التوالي، مقارنة مع 18.53% و2.24% على التوالي في العام 2022، في المقابل قلت حصة الافراد والقطاع العام في إجمالي ودائع العملاء.

جدول (3): توزيع الودائع لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة (مليون دولار) ونسب نموها (2022-2023)

	الافراد	الشركات	المؤسسات والجمعيات	القطاع العام
2022	12,426.4	3,051.8	369.0	621.0
2023	12,818.0	3,706.5	434.4	630.1
نسبة النمو	3.2%	21.5%	17.7%	1.5%

شكلت الودائع المملوكة من قبل الأفراد ما نسبته 72.87% من إجمالي ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام 2023

جدول (4): توزيع ودائع العملاء لدى الجهاز المصرفي على العملات المختلفة (مليون دولار) (2022-2023)

	ودائع الشيقل	ودائع الدينار	ودائع الدولار	ودائع العملات الأخرى
2022	6,780.3	3,334.3	5,912.4	441.1
2023	8,052.9	3,029.2	6,103.4	403.4
نسبة النمو	18.8%	-9.2%	3.2%	-8.5%

جدول (5): تطور الودائع والمودعين في البنوك التجارية مقارنة مع البنوك الإسلامية للأعوام (2014-2023)

السنة	الودائع (مليون دولار)		عدد المودعين (ألف مودع)		الاجمالي	
	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	بنوك تجارية	بنوك اسلامية	الودائع (بالمليون)	المودعين (بالألف)
2014	8,053	882	1,245	222	8,935	1,467
2015	8,600	1,054	1,264	196	9,654	1,460
2016	9,319	1,285	1,314	223	10,605	1,536
2017	10,345	1,637	1,344	259	11,982	1,604
2018	10,391	1,836	1,355	281	12,227	1,636
2019	11,172	2,213	1,388	343	13,385	1,731
2020	12,468	2,670	1,447	359	15,138	1,806
2021	13,530	2,989	1,682	498	16,519	2,180
2022	13,524	2,944	1,822	528	16,468	2,350
2023	14,415	3,174	1,994	443	17,589	2,438

يستحوذ حجم الودائع لدى البنوك التجارية على نسبة كبيرة من إجمالي الودائع، فلقد بلغت حوالي 82% في نهاية العام 2023 مسجلةً انخفاضاً بنسبة 0.2% عن العام السابق، والذي بلغت به النسبة حوالي 82.1%، في المقابل بلغت نسبة الودائع في البنوك الإسلامية 18% محققةً ارتفاعاً بنسبة 0.9% عن العام السابق والتي بلغت 17.9%.

شكل(7): مقارنة قيمة الودائع في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

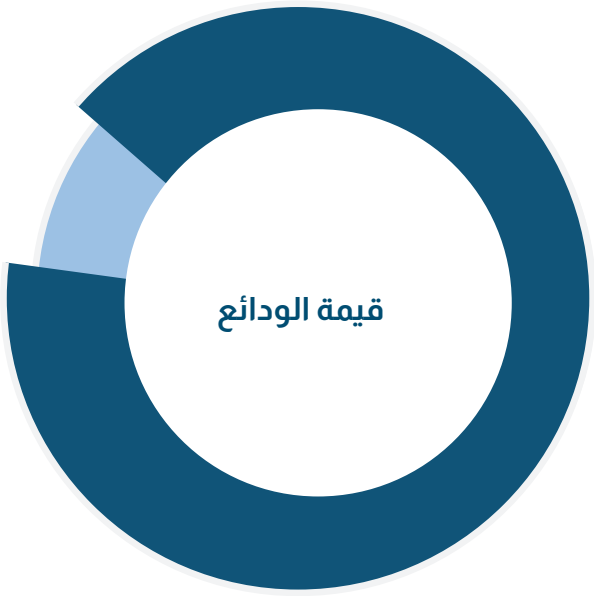

82.0%
البنوك التجارية

18.0%
البنوك الإسلامية

شكل(8): مقارنة عدد المودعين في البنوك التجارية مع البنوك الإسلامية

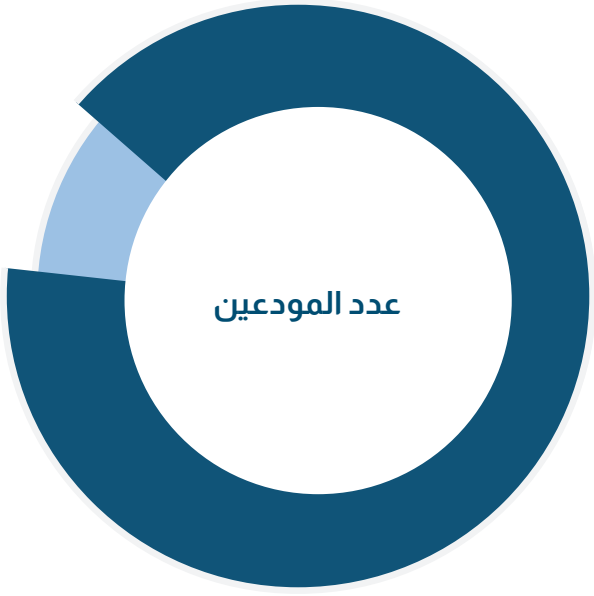

81.8%
البنوك التجارية

18.2%
البنوك الإسلامية

بلغت نسبة عدد المودِعين في البنوك التجارية 81.8% في العام 2023 مقارنة مع 77.5% في العام 2022 محققة ارتفاعاً بنسبة 5.5%.

محفظة التسهيلات الائتمانية:

- ☑ بلغ مقدار صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهاز المصرفي حوالي 11,337.8 مليون دولار في نهاية العام 2023 مقابل 10,590.3 مليون دولار في نهاية العام 2022 وبزيادة قدرها 747.5 مليون دولار ونسبتها 7.06%، وقد شكلت هذه التسهيلات ما نسبتُه 49.66% من اجمالي الموجودات في العام 2023 مقابل 49.47% في نهاية العام 2022.
- ☑ بلغ مقدار الالتزامات خارج قائمة المركز المالي (التسهيلات غير المباشرة) للجهاز المصرفي حوالي 1,798.6 مليون دولار في نهاية العام 2023 مقابل 1,770.5 مليون دولار في نهاية العام 2022 بزيادة قدرهُا 28.1 مليون دولار ونسبتهُا 1.59%، وقد شكلت هذه التسهيلات غير المباشرة ما نسبتُه 7.88% من اجمالي الموجودات في العام 2023 مقابل 8.3% في العام 2022.

التسهيلات الائتمانية المتعثرة:

- ☑ ارتفعت نسبة التسهيلات غير العاملة منسوبةً إلى إجمالي التسهيلات في الجهاز المصرفي بنسبة 4.50%، حيث بلغت حوالي 4.49% في العام 2023 مقارنةً بـ 4.29% في العام 2022.
- ☑ ارتفعت نسبة تغطية المخصصات إلى التسهيلات غير العاملة لدى الجهاز المصرفي لتبلغ 120% في نهاية العام 2023 مقابل 95.88% للعام 2022، أي بارتفاع نسبته 25.2%.
- ☑ انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة إلى إجمالي التسهيلات للجهاز المصرفي بنسبة 18.1% حيث بلغت في العام 2023 حوالي 3.25% مقابل 3.97% للعام 2022.

مؤشرات الأداء للقطاع المصرفي

نسبة كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي 16.21% للعام 2023، مقابل 16.25% للعام 2022.

الربحية

- ☑ بلغ صافي الأرباح بعد الضريبة للجهاز المصرفي في نهاية العام 2023 ما مقدارُه 192 مليون دولار مقابل 228.2 مليون دولار في نهاية العام 2022 بانخفاض قدرُه 36.2 مليون دولار ونسبتُه 15.88%.

- ☑ بلغت نسبة صافي الارباح بعد الضريبة إلى اجمالي الموجودات لدى الجهاز المصرفي حوالي 0.84% في نهاية العام 2023 مقابل 1.07% في نهاية العام 2022.
- ☑ بلغت نسبة صافي الارباح بعد الضريبة الى الشريحة الأولى من رأس المال لدى الجهاز المصرفي حوالي 10.12% في نهاية العام 2023 مقابل 12.74% في نهاية العام 2022.

شكل (9): صافي الدخل للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2011-2023)

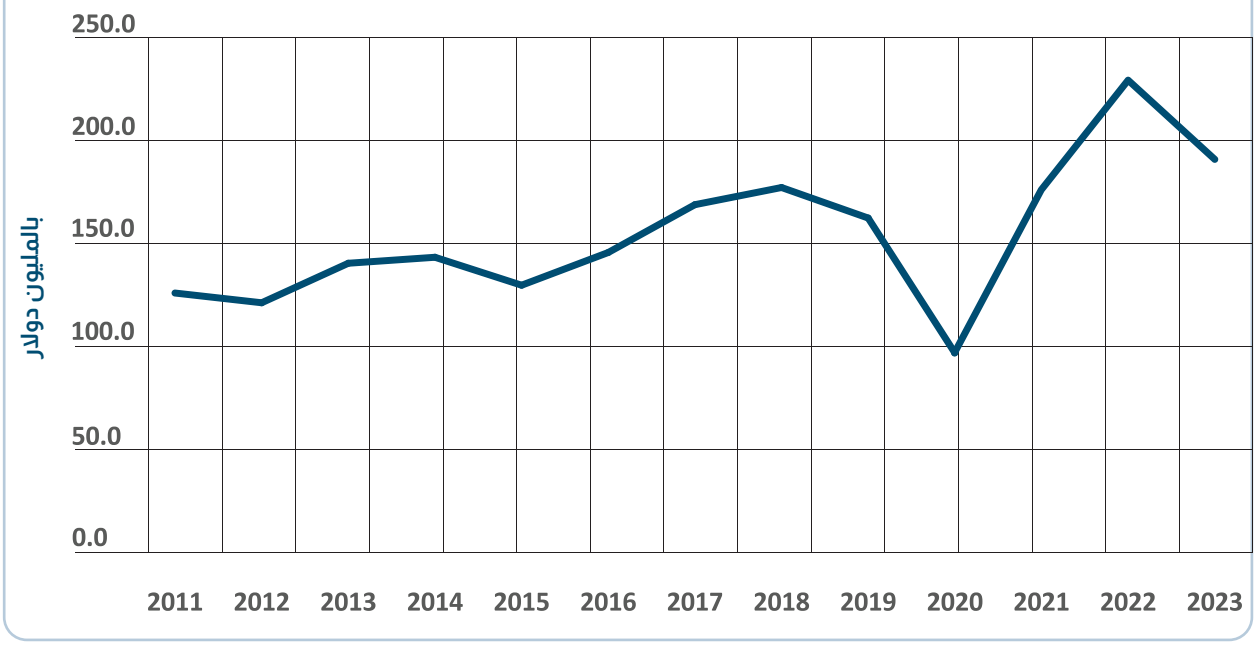

أداء البنوك الأعضاء

سجلت المؤشرات المصرفية للبنوك الأعضاء -والبالغ عددُها 13 بنكاً-نمواً حقيقياً على مستوى حجم الودائع وحجم الائتمان، وهذا يعكس مدى ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، نظراً لإنشاء المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وللإجراءات التي تتخذها سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز الاستقرار المالي، هذا يأتي في ظل العمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفيما يلي ملخصاً لأهم تطورات مؤشرات أداء البنوك الأعضاء خلال العام 2023:

عدد الفروع والمكاتب

ارتفع عدد الفروع والمكاتب في نهاية العام 2023، حيث بلغ عدد الفروع والمكاتب للمصارف العاملة في فلسطين 385 في نهاية العام 2023، مقابل 378 في نهاية العام 2022.

موجودات ومطلوبات البنوك العاملة في فلسطين

- ☑ بلغ اجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2023 حوالي 22,831.3 مليون دولار مقابل 21,406.8 مليون دولار في نهاية العام 2022، بارتفاع قدرُه 1,424.5 مليون دولار ونسبتُه 6.65%، مقابل انخفاض قدرُه 268.5 مليون دولار ونسبتُه 1.2% خلال العام 2022.
- ☑ بلغ اجمالي مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2023 حوالي 20,522.4 مليون دولار مقابل 19,175.9 مليون دولار في نهاية العام 2022، بارتفاع قدرُه 1,346.4 مليون دولار ونسبته 7.02%، مقابل انخفاض قدرُه 398.1 مليون دولار ونسبتُه 2% خلال العام 2022.
- ☑ بلغ إجمالي حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين نهاية العام 2023 حوالي 2,308.9 مليون دولار مقابل 2,230.8 مليون دولار في نهاية العام 2022، بزيادة قدرها 78 مليون دولار ونسبتُها 3.50%، مقابل زيادةٍ قدرُها 129.6 مليون دولار ونسبتُها 6.2% خلال العام 2022.

شكل (10): إجمالي الموجودات للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية عام 2023

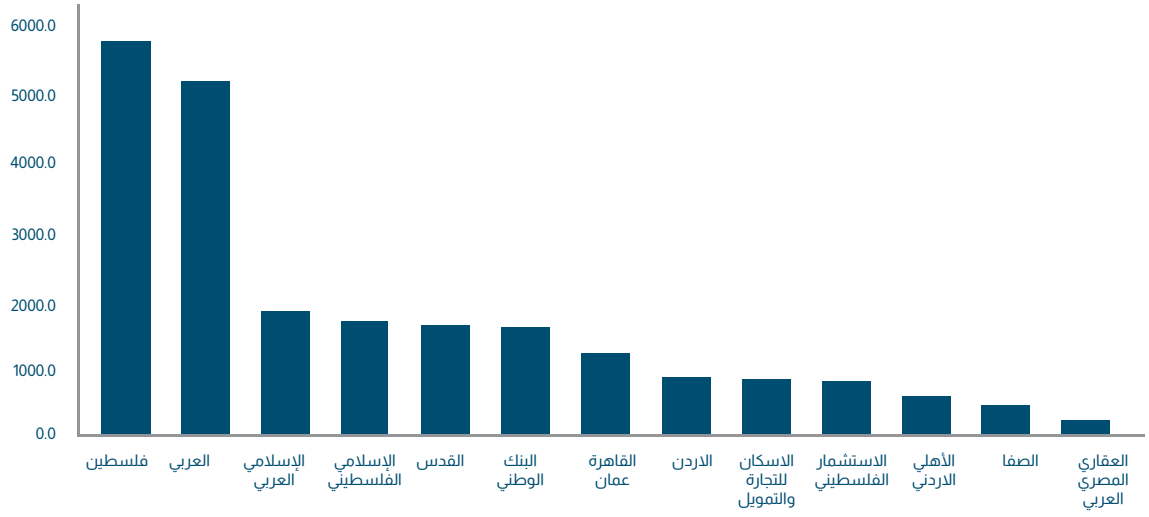

- ☑ بلغ مقدار مجموع الاستثمارات (أسهم وسندات داخل وخارج فلسطين) لدى البنوك الأعضاء حوالي 1,480.7 مليون دولار في نهاية العام 2023 مقابل 1,481.7 مليون دولار في نهاية العام 2022، بانخفاض قدره 1.06 مليون دولار ونسبتُها 0.07%، وشكّلت هذه الاستثمارات ما نسبتُه 6.49% من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2023 مقابل 6.92% في نهاية العام 2022.

شكل (11): التغير في اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية للبنوك العاملة في فلسطين للفترة (2021-2023)

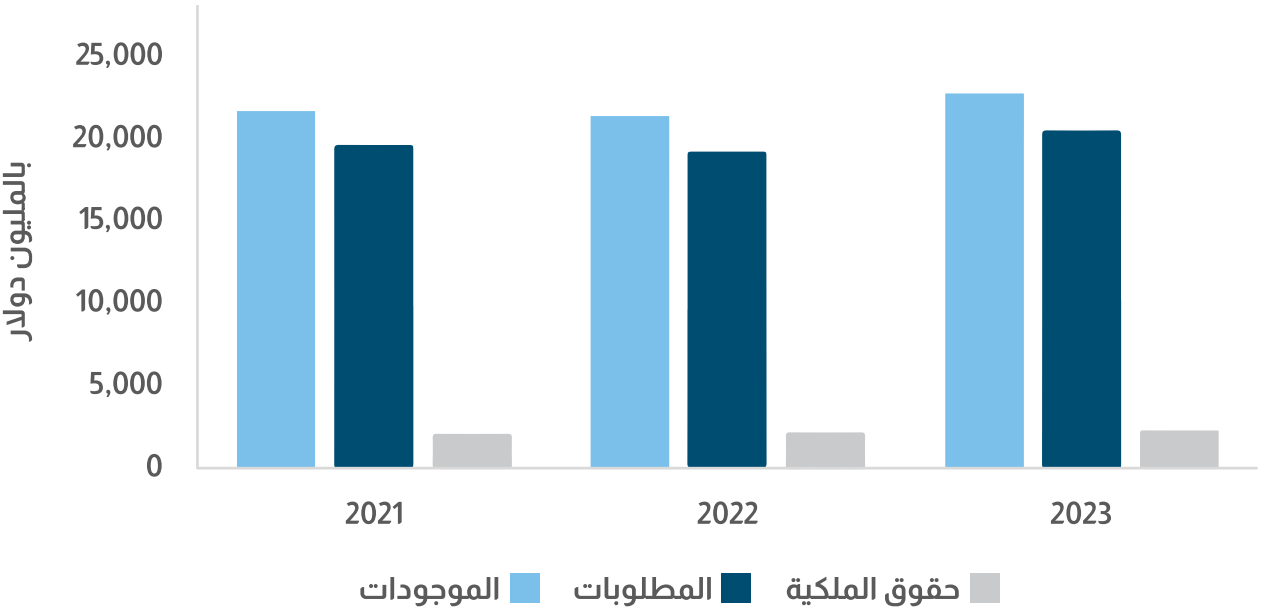

أهم مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأعضاء للفترة (2021-2023)

جدول (6): أهم مؤشرات الأداء المالي (2021-2023)

2023	2022	2021	النسبة
49.7%	49.5%	47.6%	نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الموجودات
6.5%	6.9%	6.8%	نسبة الاستثمارات "اسهم وسندات" داخل وخارج فلسطين الى اجمالي الموجودات
4.49%	4.29%	4.15%	نسبة التسهيلات غير العاملة الى اجمالي التسهيلات
16.21%	16.25%	16.17%	نسبة كفاية رأس المال
0.84%	1.07%	0.82%	صافي الأرباح بعد الضريبة الى اجمالي الموجودات

جدول (7) البنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2023

البنوك العاملة في فلسطين في العام 2023	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب كما في نهاية العام 2023	اجمالي الموجودات في نهاية العام 2023 (بالمليون دولار)
البنوك المحلية			
فلسطين م. ع. م	1960	75	5,845
الإسلامي العربي	1996	29	1,828
الإسلامي الفلسطيني	1997	43	1,662
القدس	1995	39	1,617
البنك الوطني	2006	37	1,573
الأستثمار الفلسطيني	1995	22	829
الصفا	2016	9	461
البنوك الوافدة			
العربي	1994	34	5,241
القاهرة عمان	1986	22	1,203
الأردن	1994	43	886
الاسكان للتجارة والتمويل	1995	15	841
الأهلي الاردني	1995	10	605
العقاري المصري العربي	1994	7	239

شكل (12): عدد الفروع والمكاتب للبنوك في نهاية العام 2023

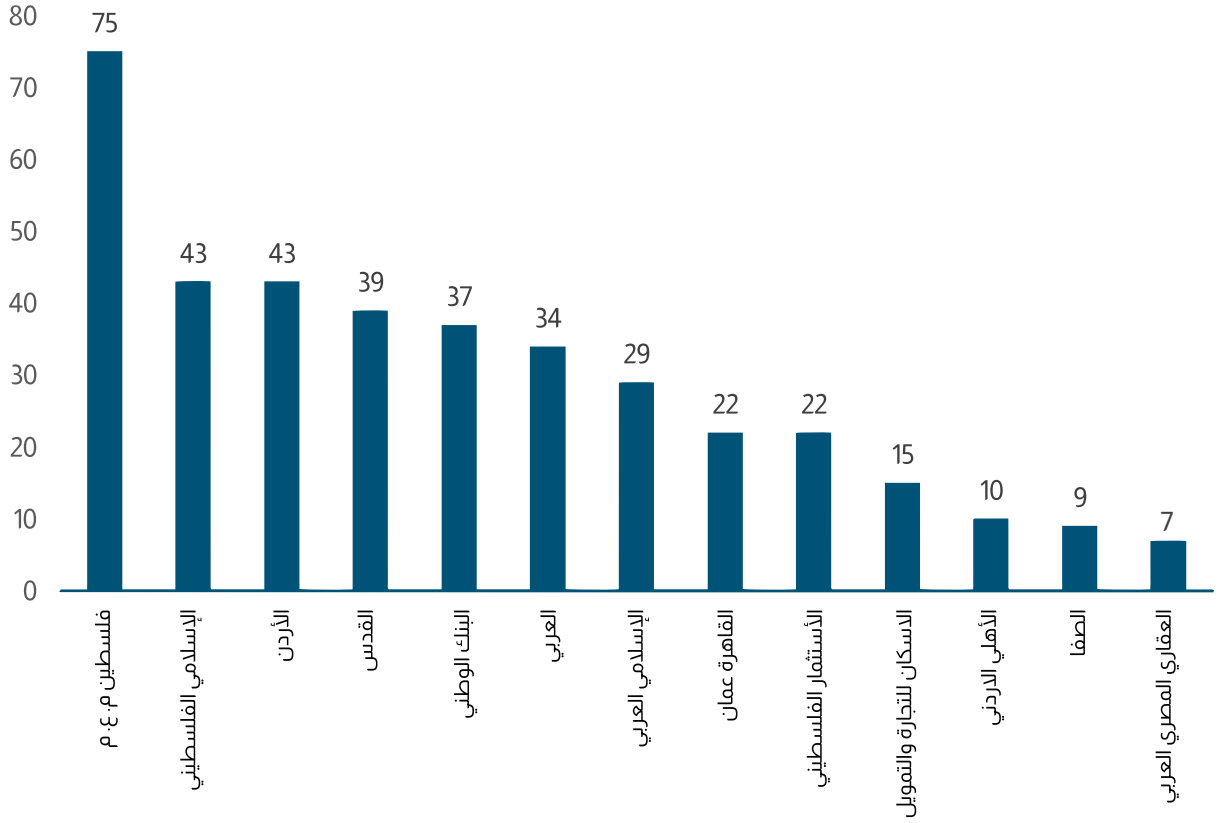

جدول (8) توزيع ودائع العملاء والائتمان جغرافيا حسب المنطقة (بالمليون دولار)

تـوزيع الودائع والائتمان جغرافياً، البيانات مقومة بعملة الدولار

المنطقة الجغرافية	2022		2023	
	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء
رام الله والبيرة	6,097	6,335	6,565	6,165
الرام	134	550	151	685
العيزرية	234	548	254	663
بيت لحم	529	1,195	571	1,259
بيت جالا	40	93	54	130
بيت ساحور	20	41	32	47
الخليل	718	1,526	804	1,681
أريحا	213	299	241	221
طولكرم	222	698	255	785

المنطقة الجغرافية	2022		2023	
	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء	اجمالي الائتمان المباشر	اجمالي ودائع العملاء
نابلس	1,153	1,926	1,276	2,087
سلفيت	77	205	112	263
طوباس	58	122	66	130
قلقيلية	139	333	140	326
جنين	431	1,057	455	1,107
الضفة الغربية	**10,065**	**14,930**	**10,975**	**15,549**
غزة	623	993	652	1,320
خانيونس	79	195	82	263
رفح	66	89	67	130
دير البلح	58	52	56	71
النصيرات	80	91	77	115
جباليا	67	101	68	123
بيت لاهيا	8	18	8	19
قطاع غزة	**981**	**1,538**	**1,009**	**2,040**
المجموع الكلي	11,045	16,468	11,983	17,589

المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية للعام 2023

في هذا الجزء من التقرير، سيتم عرض أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي للعام 2023، بحيث سيتم توضيح أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال هذا العام بالاستعانة بعدة مؤشرات منها: الناتج المحلي الإجمالي، والطلب الكلي، ومعدل البطالة[2].

1. الناتج المحلي الإجمالي

سجل الناتج المحلي الفلسطيني تراجعاً خلال العام 2023 بمقدار 5.5% مقارنة مع العام 2022 ليبلغ ما قيمته 14,773.7 مليون دولار، يأتي هذا الانكماش الحاد في الناتج المحلي نتيجة للحرب على غزة في الربع الأخير من العام 2023 الأمر الذي أدي الى انخفاض مساهمة كافة الأنشطة الاقتصادية في القيمة المضافة في فلسطين.

2 بيانات أولية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قابلة للتعديل-سنة أساس 2015-.

شكل (13): إجمالي الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني للفترة (2012–2023)

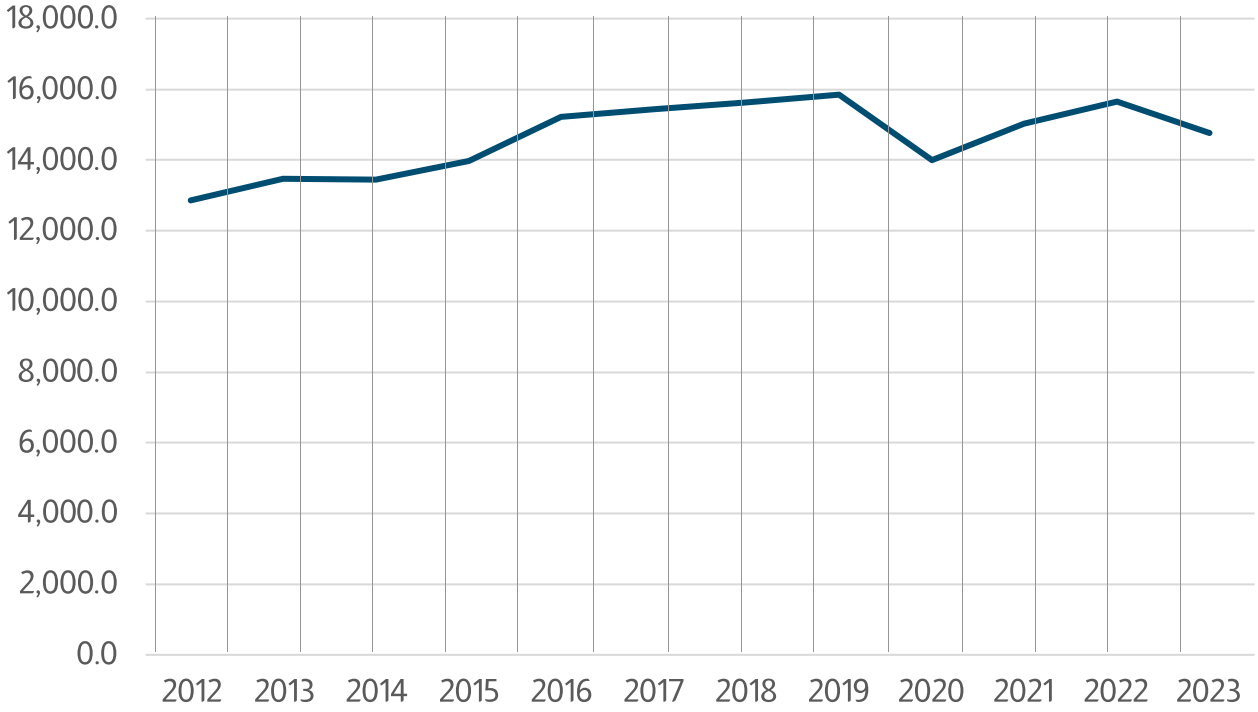

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي

يُستخدم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة في المجتمع، بحيث يعكس الأثر الفعلي للاقتصاد على دخل الفرد. وشهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2023 انخفاضاً حاداً بحيث بلغت النسبة حوالي 7.9% عن العام 2022 ليصبح حوالي 2852.2 دولار.

شكل (14): نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للفترة (2012–2023)

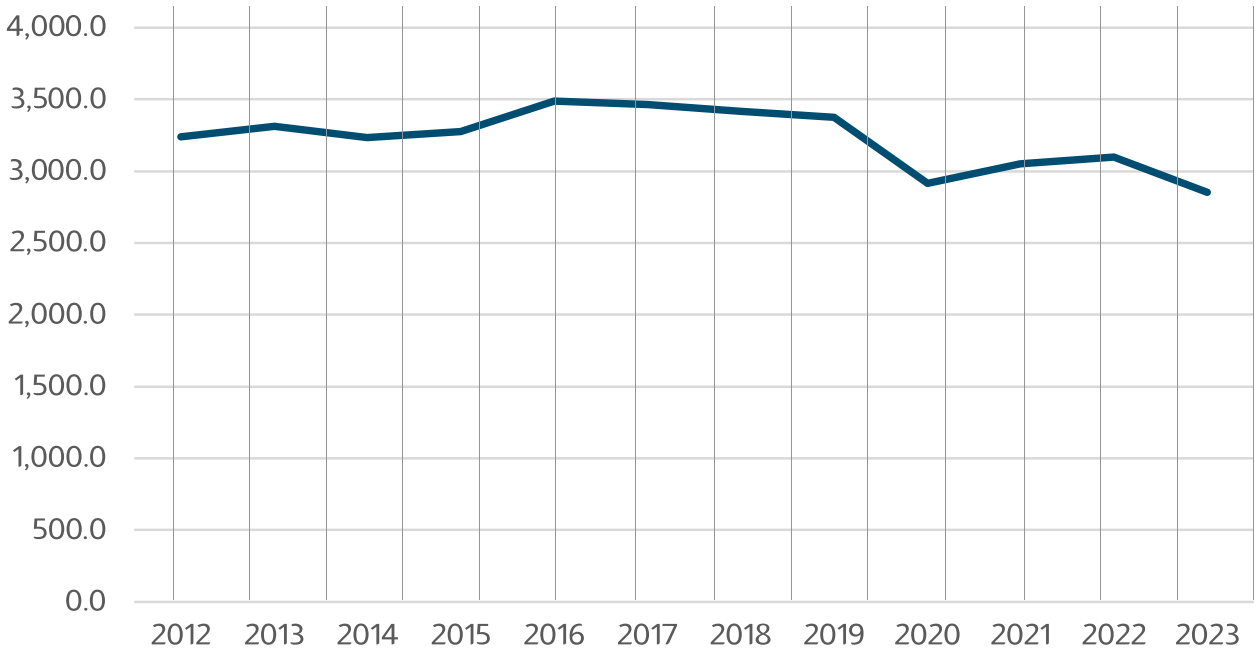

3. الطلب الكلي

خلال العام 2023، شهد حجم الطلب الكلي انخفاضاً في معدلات النمو في معظم بنوده الرئيسية (الاستهلاك النهائي، وحجم الاستثمار، وصافي الصادرات، فلقد تراجع إجمالي الاستهلاك النهائي بنسبة 4.39% عن العام 2022، وشهد حجم الاستثمار انخفاضا بحوالي 3.12% عن العام السابق.

أما على جانب العجز في الميزان التجاري، يلاحظ ارتفاع في قيمة الصادرات حوالي 5.7%، كما وارتفع حجم الواردات بنسبة 2.97% عن في العام 2022.

شكل (15): إجمالي الطلب الكلي الفلسطيني للفترة (2012-2023)

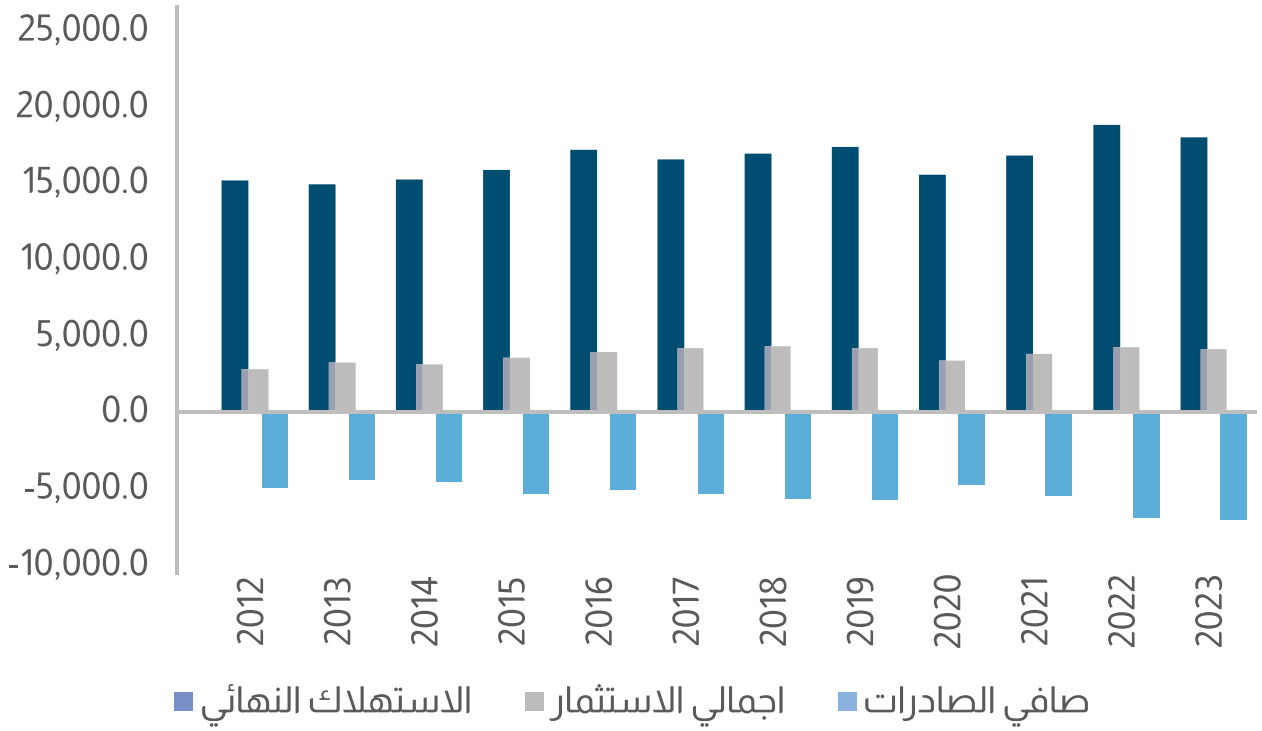

4. مؤشرات سوق العمل

حوالي ربع المشاركين في القوى العاملة عاطلين عن العمل في الربع الثالث 2023

بلغ معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) حوالي 24% في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة حوالي 29%، وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية (ICLS-19th).

لا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ هذا المعدل 45% في قطاع غزة مقارنة بـ 12.9% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ معدل البطالة للذكور في فلسطين 20% مقابل 41% للإناث.[3]

3 تقرير القوى العاملة الصادر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023.

شكل (16): معدل البطالة الفلسطيني للفترة (2012–2023)

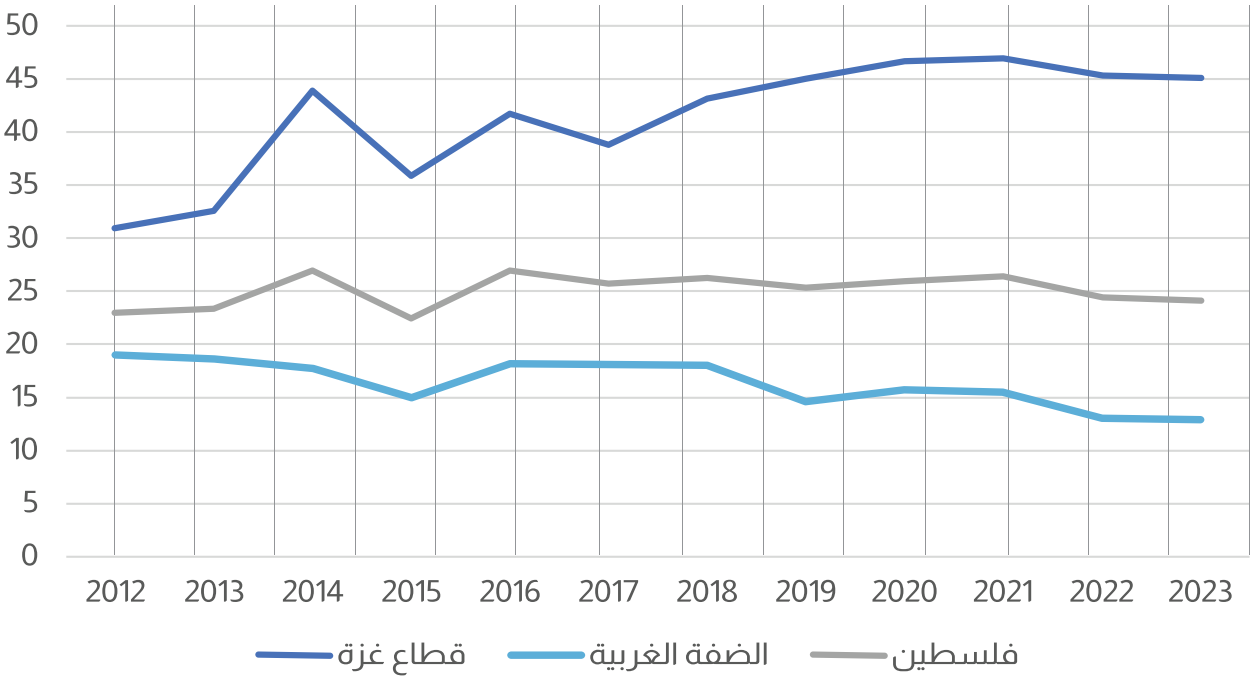

بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة حوالي 1.532 مليون بواقع 1.001 مليون في الضفة الغربية وحوالي 531 ألف في قطاع غزة، حيث بلغت النسبة حوالي 44%، حوالي 47% في الضفة الغربية وفي قطاع غزة حوالي 40%.

وعلى مستوى الجنس بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة حوالي 71% للذكور مقابل حوالي 17% للإناث.[4]

5. الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يُعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة وبين فترة أخرى تسمى فترة الأساس. ولقد سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2023 ارتفاعا بنسبة 5.87% مقارنة مع العام 2022 ليصبح 112.

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك،2023

شكل (17): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك للفترة (2012 – 2023)

سنة الأساس (2018=100)

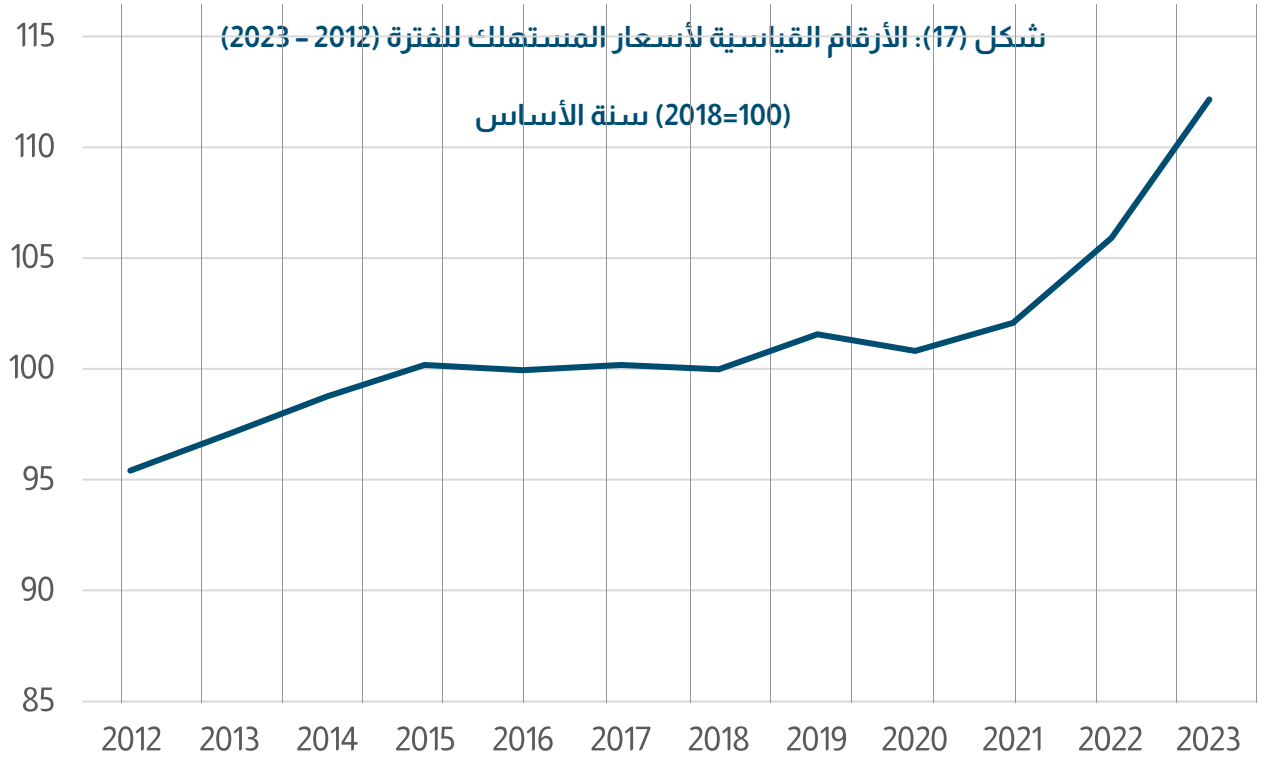

القوائم المالية

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

رام الله - فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدققي الحسابات المستقل

للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

جدول المحتويات

الصفحات

تقرير مدقق الحسابات المستقل	١-٢
قائمة المركز المالي	٣
قائمة الدخل والدخل الشامل	٤
قائمة التغيرات في حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع	٥
قائمة التدفقات النقدية	٦
إيضاحات حول القوائم المالية	٧-٣٠

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
عمارة المشرق للتأمين
حي النهضة، الماصيون
رام الله، صندوق بريد ٤٤٧
فلسطين

هاتف: ٠٠٤٨ ٢٩٨ ٢ (٠) ٩٧٠+
فاكس: ٩١٥٣ ٢٩٥ ٢ (٠) ٩٧٠+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

حضرات السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة **للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع – ("المؤسسة")** والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وكل من قائمة الدخل والدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والتي تتضمن ملخصاً للمعلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير المحاسبية).

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا هذا. كما أننا مستقلون عن المؤسسة وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للمؤسسة في فلسطين. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفر أساساً لرأينا.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للمؤسسة للسنة المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ من قبل مدقق حسابات آخر، والذي أصدر رأياً غير متحفظ حول تلك القوائم المالية بتاريخ ٠٣ تموز ٢٠٢٣.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن إعداد القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير المحاسبية)، وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أوعن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوِ الإدارة تصفية المؤسسة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق، كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالاطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالمؤسسة إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

- بتقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

منذر البندك
مدقق حسابات قانوني معتمد
رخصة رقم (٢٠١٥/١١٤)

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	إيضاح	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
الموجودات			
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية	٥	١,٢٢١,٤٦٤	٤,٨٩٢,٦٣٠
رسوم اشتراكات مستحقة	٦	٧,٩٠٥,٧٤٦	٧,٥٣٩,٩٠٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – بالصافي	٧	٢٨٩,٨٠٥,٢٧٣	٢٤٩,١٠١,٠٨٣
ممتلكات ومعدات – بالصافي	٨	٣٥,٨٠٠	٩٧,٩٧٦
استثمارات عقارية	٩	١,١١٣,٢٧٢	١,١١٣,٢٧٢
موجودات غير ملموسة	١٠	٧٨,٦٣٥	١٥,٤٤٨
موجودات أخرى	١١	٢,٢١٥,٢٠٤	١,٨٧٥,٦٠٣
مجموع الموجودات		٣٠٢,٣٧٥,٣٩٤	٢٦٤,٦٣٥,٩١٨
المطلوبات وحقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع			
المطلوبات			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٢	٢٤٥,٠٢٧	٢٣٦,١٣٢
مطلوبات أخرى	١٣	١٠٧,٨٦٢	١٤٣,٥٢٤
مجموع المطلوبات		٣٥٢,٨٨٩	٣٧٩,٦٥٦
حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع			
رأس المال المدفوع	١	١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤
إحتياطي بنوك إسلامية	١٤	٤٤,٤٩٨,٨٤٢	٣٧,٤٥٥,٩١٣
إحتياطي بنوك تجارية	١٤	٢٤٣,٣٣٨,٨٤٩	٢١٢,٦١٥,٥٣٥
مجموع حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع		٣٠٢,٠٢٢,٥٠٥	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢
مجموع المطلوبات وحقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع		٣٠٢,٣٧٥,٣٩٤	٢٦٤,٦٣٥,٩١٨

لؤي حواش
المدير العام

قدري عمارنه
المدير المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة الدخل والدخل الشامل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	إيضاح	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
الإيرادات			
إيرادات رسوم الاشتراكات	١٥	٣٠,٦٨٧,٣٩١	٢٩,٨٠١,٣٦١
أرباح وفوائد ودائع وسندات، بالصافي	١٦	٨,٢٤٦,١٨٩	٥,٩٣٧,٥٧٩
المحول من إيرادات مؤجلة	١٣	٥٥,٨٧٦	٥٥,٨٥٣
إيرادات أخرى		١,٧٠٠	٤٠٤
إجمالي الإيرادات		٣٨,٩٩١,١٥٦	٣٥,٧٩٥,١٩٧
المصروفات			
نفقات موظفين	١٧	(٦٨٢,٠١٠)	(٧٢١,١١٣)
مصاريف إدارية وعمومية	١٨	(٢٧٥,٧٥٦)	(٢٨١,٢٢٣)
إستهلاكات وإطفاءات	١٠,٨	(٧٩,١٧٩)	(٨٠,٤٧٦)
(مخصص) مسترد خسائر ائتمانية متوقعة	٧,٥	(٢١٣,٨٢٦)	٤١٠,٨٦١
أرباح (خسائر) فروقات العملة		٢٥,٨٥٨	(٢٧٢,٢٣٨)
إجمالي المصروفات		(١,٢٢٤,٩١٣)	(٩٤٤,١٨٩)
الفائض للسنة		٣٧,٧٦٦,٢٤٣	٣٤,٨٥١,٠٠٨
بنود الدخل الشامل الآخر		-	-
إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة		٣٧,٧٦٦,٢٤٣	٣٤,٨٥١,٠٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة التغيرات في حقوق المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	إحتياطي بنوك إسلامية دولار أمريكي	إحتياطي بنوك تجارية دولار أمريكي	أرباح مدورة دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٧,٤٥٥,٩١٣	٢١٢,٦١٥,٥٣٥	-	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣٧,٧٦٦,٢٤٣	٣٧,٧٦٦,٢٤٣
محول إلى احتياطات (إيضاح ١٤)	-	٧,٠٤٢,٩٢٩	٣٠,٧٢٣,٣١٤	(٣٧,٧٦٦,٢٤٣)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	١٤,١٨٤,٨١٤	٤٤,٤٩٨,٨٤٢	٢٤٣,٣٣٨,٨٤٩	-	٣٠٢,٠٢٢,٥٠٥
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٠,٩٣٢,١٩٦	١٨٤,٢٨٨,٢٤٤	-	٢٢٩,٤٠٥,٢٥٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	٣٤,٨٥١,٠٠٨	٣٤,٨٥١,٠٠٨
محول إلى احتياطات (إيضاح ١٤)	-	٦,٥٢٣,٧١٧	٢٨,٣٢٧,٢٩١	(٣٤,٨٥١,٠٠٨)	-
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	١٤,١٨٤,٨١٤	٣٧,٤٥٥,٩١٣	٢١٢,٦١٥,٥٣٥	-	٢٦٤,٢٥٦,٢٦٢

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

	إيضاح	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
الفائض للسنة		٣٧,٧٦٦,٢٤٣	٣٤,٨٥١,٠٠٨
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات		٧٩,١٧٩	٨٠,٤٧٦
مصروف (استرداد) مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		٢١٣,٨٢٦	(٤١٠,٨٦١)
مخصص تعويض نهاية الخدمة		٤١,٧٤٦	٣٣,٨٠٦
المحول من إيرادات مؤجلة		(٥٥,٨٧٦)	(٥٥,٨٥٣)
خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة		-	٣٢,٢٢٧
أرباح وفوائد ودائع وسندات، الصافي		(٨,٢٤٦,١٨٩)	(٥,٩٣٧,٥٧٩)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢٩,٧٩٨,٩٢٩	٢٨,٥٩٣,٢٢٤
النقص في ودائع لدى البنوك تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر		٤,٣١٨,٤٦١	٢٧,٨٥٢,٨٢٢
(الزيادة) في رسوم اشتراكات مستحقة		(٣٦٥,٨٤٠)	(٣,٧٩٤,٣٩٩)
النقص (الزيادة) في موجودات أخرى		٢٨,٧٠٢	(٦٤,١٧٢)
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		٢٠,٢١٤	(١,٧٠٧)
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٣٣,٨٠٠,٤٦٦	٥٢,٥٨٥,٧٦٨
التعويضات المدفوعة		(٣٢,٨٥١)	(١٠٠,٨٥٩)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٣٣,٧٦٧,٦١٥	٥٢,٤٨٤,٩٠٩
الأنشطة الاستثمارية			
صافي الحركة على ممتلكات ومعدات		(٣,٨٠٩)	(٥,٨٢٢)
صافي الحركة على موجودات غير ملموسة		(٧٦,٣٨١)	(٢,٩٧٣)
التغير في موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(٤٠,٩٨٢,٣٤٩)	(٥٩,٥٤٢,٨٦٧)
أرباح وفوائد ودائع وسندات مقبوضة		٧,٨٧٧,٨٨٦	٦,٦٠٢,٤٦٥
صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		(٣٣,١٨٤,٦٥٣)	(٥٢,٩٤٩,١٩٧)
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		٥٨٢,٩٦٢	(٤٦٤,٢٨٨)
نقد وما في حكمه في بداية السنة		٦٣٨,٥٠٢	١,١٠٢,٧٩٠
نقد وما في حكمه في نهاية السنة	١٩	١,٢٢١,٤٦٤	٦٣٨,٥٠٢

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

١- عام
تأسست **المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع – (المؤسسة)** بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ من قبل رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
تتكون حقوق الملكية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع مما يلي:

- مساهمة الحكومة الفلسطينية بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون. قامت الحكومة بتسديد ٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ. تم خلال عام ٢٠١٧ تسديد مبلغ ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية في رأس مال المؤسسة من قبل بنك التنمية الألماني نيابة عن وزارة المالية. بلغت قيمة مساهمة الحكومة الفلسطينية غير المسددة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ مبلغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي. (لاحقاً لتاريخ القوائم المالية المعدة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، أفادت وزارة المالية بعدم قدرتها على الإيفاء بمساهمتها في رأس مال المؤسسة وطالبت المؤسسة بالبحث عن إمكانية توفير مصادر تمويل من الجهات المانحة لتغطية المبلغ غير المسدد).

- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشرة يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.

- تُكوّن المؤسسة احتياطات بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها الأدنى ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع
تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي:

- رسوم الاشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.

- عوائد استثمار أموال نظام ضمان الودائع.

- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب القانون.

- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة.

تهدف المؤسسة إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، والمساهمة في الحفاظ على استقراره، ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة (١٨) موظفاً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ و (١٩) موظفاً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.

تم إقرار القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ من قبل مجلس الإدارة في الجلسة رقم ٢٠٢٤/٣ بتاريخ ٨ آب ٢٠٢٤.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

في السنة الحالية، قامت المؤسسة بتطبيق تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تسري بشكل إلزامي للفترة المحاسبية التي تبدأ في / أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣. ولم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على الافصاحات أو على المبالغ الواردة في هذه القوائم المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) - عرض البيانات المالية وبيان ممارسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢) إصدار أحكام الأهمية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية

قامت المؤسسة باعتماد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لأول مرة في السنة الحالية. تغير التعديلات متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية. تستبدل التعديلات جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بمصطلح "معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية". تعتبر معلومات السياسات المحاسبية جوهرية إذا تم النظر فيها مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمؤسسة، وكان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية ذات الأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية.

تم أيضاً تعديل الفقرات الداعمة في معيار المحاسبة الدولي (١) لتوضيح أن معلومات السياسات المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير الجوهرية أو الأحداث أو الظروف الأخرى هي غير جوهرية ولا يلزم الكشف عنها. قد تكون معلومات السياسات المحاسبية جوهرية بسبب طبيعة المعاملات ذات الصلة أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى لو كانت المبالغ غير جوهرية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الجوهرية أو الأحداث أو الظروف الأخرى تعتبر جوهرية في حد ذاتها.

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتطوير إرشادات وأمثلة لشرح وإظهار تطبيق "عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات" والموضحة في بيان الممارسة رقم (٢) للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء - تعريف التقديرات المحاسبية

قامت المؤسسة باعتماد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) في السنة الحالية. تستبدل التعديلات تعريف التغير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. وبموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في القوائم المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس". تم حذف تعريف التغير في التقديرات المحاسبية.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)
ب) المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد

في تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، لم تقم المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها، ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد:

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة**
- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات**

لا يتوقع مجلس الإدارة أن يكون لتطبيق المعايير المذكورة أعلاه تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية للمؤسسة في الفترات المستقبلية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة

تؤثر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المنشورة في كانون ثاني ٢٠٢٠ فقط على عرض المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة في قائمة المركز المالي وليس على مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو دخل أو مصروفات، أو المعلومات التي تم الكشف عنها حول تلك العناصر.

توضح التعديلات أن تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة يعتمد على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير، وتحدد أن التصنيف لا يتأثر بالتوقعات حول ما إذا كانت المؤسسة ستمارس حقها في تأجيل تسوية المطلوبات، وشرح أن الحقوق تكون موجودة إذا تم الالتزام بالتعهدات في نهاية فترة التقرير، وتقديم تعريف "التسوية" لتوضيح أن التسوية تشير إلى تحويل النقد أو أدوات حقوق الملكية أو الموجودات الأخرى أو الخدمات إلى الطرف المقابل.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون ثاني ٢٠٢٤، مع السماح بالتطبيق المبكر. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمواءمة تاريخ السريان مع تعديلات ٢٠٢٢ على معيار المحاسبة الدولي رقم (١). إذا قامت المؤسسة بتطبيق تعديلات ٢٠٢٠ لفترة سابقة، فيجب عليه أيضاً تطبيق تعديلات ٢٠٢٢ مبكراً.

يتوقع مجلس إدارة المؤسسة أن تطبيق هذه التعديلات قد لا يكون له تأثير على القوائم المالية في الفترات المستقبلية.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)
ب) المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المصدرة، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات

تحدد التعديلات أن التعهدات التي يتعين على المؤسسة الالتزام بها في أو قبل نهاية فترة التقرير فقط هي التي تؤثر على حق المؤسسة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على فيما إذا كان الحق موجوداً في نهاية فترة إعداد التقارير المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد التقارير المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ إعداد التقارير المالية).

ويحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير لا يتأثر إذا كان على المؤسسة فقط الالتزام بتعهد بعد فترة التقرير. ومع ذلك، إذا كان حق المؤسسة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعاً لامتثال المؤسسة للتعهدات خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير، فإن المؤسسة تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم مخاطر المطلوبات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد الفترة المشمولة بالتقرير. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المؤسسة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للمطلوبات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المؤسسة قد تواجه صعوبات في الالتزام بالتعهدات.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ كانون ثاني ٢٠٢٤. ويسمح بالتطبيق المبكر للتعديلات. إذا قامت المؤسسة بتطبيق التعديلات لفترة سابقة، فيجب عليها أيضاً تطبيق تعديلات ٢٠٢٠ مبكراً.

يتوقع مجلس إدارة المؤسسة أن تطبيق هذه التعديلات قد لا يكون له تأثير على القوائم المالية في الفترات المستقبلية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام
تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أسس إعداد القوائم المالية
تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بقيم إعادة التقييم او بالقيمة العادلة كما في نهاية السنة المالية. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والمطلوبات.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للمؤسسة.

النقد وما في حكمه
هو النقد والأرصدة التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد في الصندوق ولدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر.

رسوم اشتراكات مستحقة
هي رسوم اشتراكات المستحقة والغير مقبوضة من بنوك الأعضاء، يتم تحصيل رسوم الاشتراكات من بنوك الأعضاء بعد كل ربع.

موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
إن الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة والتي يستحق عليها دفعات محددة أو يمكن تحديدها والتي تستحق بتاريخ محدد ولدى المؤسسة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. يتم قيد هذه الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ولاحقاً، يتم قيدها بالكلفة المطفأة، باستخدام طريقة العائد الفعلي، بعد تنزيل أية خسائر تدنٍ متراكمة.

الأدوات المالية

أ- تاريخ الاعتراف
يتم إثبات الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المعاملة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأدوات المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق.

ب- القياس الأولي للأدوات المالية
يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة. يتم قياس الذمم المدينة بسعر الصفقة. عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الإثبات المبدئي، تقوم المؤسسة باحتساب الربح أو الخسارة في قائمة الدخل.

ج- فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية
تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها بالكلفة المطفأة.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات والمطلوبات المالية
تقوم المؤسسة بقياس الموجودات المالية بالكلفة المطفأة فقط في حال تحقق الشرطين التاليين معاً:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

فيما يلي تفاصيل هذه الشروط:

تقييم نموذج الأعمال
تقوم المؤسسة بتحديد نموذج الأعمال على المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافها.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمؤسسة على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وإبلاغها للعاملين الرئيسيين في إدارة المؤسسة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر.
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناء على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- التكرار المتوقع لتقييم المؤسسة، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "الحالة تحت الضغط" بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمؤسسة، لا تقوم المؤسسة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شراؤها حديثاً للفترات اللاحقة.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تقوم المؤسسة بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الاستثمارات والنقد لدى البنوك.

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (٩).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال ١٢ شهر من تاريخ القوائم المالية.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً بناء على طبيعة الأدوات المالية.

قامت المؤسسة بوضع سياسة لإجراء تقييم بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ذلك، تقوم المؤسسة بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

المرحلة الثانية: تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني . تقوم المؤسسة بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة الثالثة: تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. تقوم المؤسسة بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

بما يتعلق بالموجودات المالية التي لا يتوفر لدى المؤسسة توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة الغاءٍ جزئيٍ للموجودات المالية.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

تقوم المؤسسة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمؤسسة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

تتم آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

احتمالية التعثر	تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن أن يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ القوائم المالية، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من الاستثمارات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

المرحلة الأولى: يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال ١٢ شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل. بالتالي تقوم المؤسسة باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، تقوم المؤسسة باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.

المرحلة الثالثة: بما يتعلق بالموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، تقوم المؤسسة باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة ١٠٠٪ ونسبة خسارة بافتراض تعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

تستخدم المؤسسة أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة مالية تحدد المؤسسة فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (إستنادًا إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات ويتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل تكلفة الممتلكات والمعدات التكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات الممتلكات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحققها. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

	العمر الإنتاجي (سنوات)
تحسينات على المأجور	٧
معدات	٥
أثاث ولوازم	٥
مركبات	٥
أجهزة مكتبية وأنظمة حاسوب	٥-٢

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والتي تمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند في قائمة الدخل والدخل الشامل.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل والدخل الشامل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل والدخل الشامل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المؤسسة ويتم تسجيلها في قائمة الدخل والدخل الشامل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تظهر الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد بالتكلفة بعد تنزيل الإطفاءات السنوية، تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة المؤسسة بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاؤها بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع والذي يتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي تلك الموجودات التي يتم اقتنائها لغايات تحقيق الإيرادات من التأجير او الإستثمار وليس بهدف بيعها من خلال نشاطات المؤسسة الإعتيادية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأية خسائر تدني متراكمة في القيمة (إن وجدت). يتم استهلاك الاستثمارات العقارية (باستثناء الأراضي) حسب طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع. ويتم الإفصاح عن القيمة العادلة لها ضمن القوائم المالية بشكل سنوي من قبل خبراء عقاريين مُعتمدين إعتماداً على الأسعار السوقية في نهاية السنة.

يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للإستثمارات العقارية عند وجود احداث او تغيرات في الظروف تشير الى عدم توافر امكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود أحد هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها وهي القيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع أو "القيمة قيد الاستخدام"، أيهما أعلى.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها. يتم تسجيل الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل الشامل في فترة الاستبعاد.

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. عند التحويل من استثمارات عقارية الى بند الممتلكات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل المؤسسة، فإن تكلفة الأصول المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. اذا تم تحويل الممتلكات والمعدات إلى استثمارات عقارية، تستمر المؤسسة باستخدام السياسات المحاسبية الخاصة بالممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستخدام.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في دولة فلسطين.

٣- معلومات السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إيرادات مؤجلة
تظهر الممتلكات والمعدات والتي تم الحصول عليها من خلال المنح كإيرادات مؤجلة بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات في قائمة الدخل والدخل الشامل بشكل منتظم وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع لها.

تحقق الإيرادات

أ) إيرادات رسوم الاشتراكات
يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة محددة من متوسط إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ وذلك وفقاً للتعاميم التي تصدر من المؤسسة بهذا الخصوص وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ب) طريقة معدل الفائدة الفعلية
يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لكافة الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأدوات المالية التي تم تسجيلها بالكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل. إن معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء، إضافة الى الرسوم والتكاليف التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تعترف المؤسسة بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للأصل. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو تخفيض للقيمة الدفترية للأصل في قائمة المركز المالي مع زيادة أو تخفيض الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والايرادات المماثلة في قائمة الدخل والدخل الشامل.

العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل والدخل الشامل.

الاعتراف بالمصاريف
يتم الاعتراف بالمصاريف عند تكبدها على أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي.

٤- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الائتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية للمؤسسة. وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

تعتقد الإدارة بأن تقديراتهم المعتمدة في إعداد القوائم المالية معقولة ومتماثلة مع التقديرات المعتمدة في إعداد القوائم المالية لسنة ٢٠٢٢.

الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات المؤسسة تجاه الموظفين وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ونظام شؤون الموظفين.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المؤسسة استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الائتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المؤسسة مفصلة ضمن إيضاحات القوائم المالية المرفقة.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. تحدد المؤسسة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. تراقب المؤسسة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءًا من التقييم المتواصل للمؤسسة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

٥- نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
نقد في الصندوق	٣١١	٧٢٥
حسابات جارية وتحت الطلب	١,٢٢١,١١٥	٦٣٧,٦٠٥
ودائع تجارية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	٣,٧١٩,٤٦١
ودائع إسلامية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	٥٩٩,٠٠٠
أرصدة حسابات جارية وتحت الطلب لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٨	١٧٢
	١,٢٢١,٤٦٤	٤,٩٥٦,٩٦٣
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(٦٤,٣٣٣)
	١,٢٢١,٤٦٤	٤,٨٩٢,٦٣٠

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى بنوك خلال العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٢:

	٢٠٢٣				٢٠٢٢
	المرحلة (١) دولار أمريكي	المرحلة (٢) دولار أمريكي	المرحلة (٣) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٦٤,٣٣٣	-	-	٦٤,٣٣٣	٤٨٦,٤١١
الحركة خلال السنة	(٦٤,٣٣٣)	-	-	(٦٤,٣٣٣)	(٤٢٢,٠٧٨)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-	٦٤,٣٣٣

٦- رسوم اشتراكات مستحقة

يمثل هذا البند رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة عن الربع الرابع للعامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٢. بلغت رسوم الإشتراكات المستحقة وغير المقبوضة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مبلغ ٧,٩٠٥,٧٤٦ دولار أمريكي و ٧,٥٣٩,٩٠٦ دولار أمريكي، على التوالي.

٧- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – بالصافي

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية *	٢٨٢,٩١٧,٤٩٦	٢٤١,٩٣٥,١٤٧
سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية أجنبية **	٧,٥٠٠,٠٠٠	٧,٥٠٠,٠٠٠
	٢٩٠,٤١٧,٤٩٦	٢٤٩,٤٣٥,١٤٧
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٦١٢,٢٢٣)	(٣٣٤,٠٦٤)
	٢٨٩,٨٠٥,٢٧٣	٢٤٩,١٠١,٠٨٣

* يمثل هذا البند استثمار المؤسسة في سندات وصكوك مالية صادرة من مؤسسات أجنبية تجارية وإسلامية تستحق خلال سنة إلى عشر سنوات، تتراوح أسعار الفائدة والعائد بين ٠,٦٢٥٪ إلى ٧,٥٪.

** يمثل هذا البند استثمار المؤسسة في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال سنتين إلى ثلاث سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين ٥٪ و ٦,٨١٪.

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الانتمانية المتوقعة لموجودات مالية بالتكلفة المطفأة خلال العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٢:

	٢٠٢٣				٢٠٢٢
	المرحلة (١) دولار أمريكي	المرحلة (٢) دولار أمريكي	المرحلة (٣) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	٢٩٩,٥٣٤	٣٤,٥٣٠	-	٣٣٤,٠٦٤	٣٢٢,٨٤٧
ما تم تحويله الى المرحلة (١)	-	-	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (٢)	(٢٦,٠٢٦)	٢٦,٠٢٦	-	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة (٣)	-	-	-	-	-
صافي الحركة خلال السنة	(٢٤,٣٣٣)	٣٠٢,٤٩٢	-	٢٧٨,١٥٩	١١,٢١٧
الرصيد في نهاية السنة	٢٤٩,١٧٥	٣٦٣,٠٤٨	-	٦١٢,٢٢٣	٣٣٤,٠٦٤

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

٨- ممتلكات ومعدات – بالصافي

٢٠٢٣	أثاث ولوازم	مركبات	أجهزة مكتبية	مشروع تشطيب وتجهيز مقر المؤسسة الجديد	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة					
الرصيد بداية السنة	١٢,٣٣٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٨,٢٤٥	-	٢٩٨,٨٣٣
اضافات	-	-	١,٣٠٩	٢,٥٠٠	٣,٨٠٩
الرصيد نهاية السنة	١٢,٣٣٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٩,٥٥٤	٢,٥٠٠	٣٠٢,٦٤٢
الاستهلاك المتراكم					
الرصيد بداية السنة	١١,٥٨١	٣٨,٢٤٩	١٥١,٠٢٧	-	٢٠٠,٨٥٧
استهلاك السنة	٣٠٣	-	٦٥,٦٨٢	-	٦٥,٩٨٥
الرصيد نهاية السنة	١١,٨٨٤	٣٨,٢٤٩	٢١٦,٧٠٩	-	٢٦٦,٨٤٢
صافي القيمة في نهاية السنة	٤٥٥	-	٣٢,٨٤٥	٢,٥٠٠	٣٥,٨٠٠

٨- ممتلكات ومعدات – بالصافي (تتمة)

٢٠٢٢	أثاث ولوازم دولار أمريكي	مركبات دولار أمريكي	أجهزة مكتبية دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الكلفة				
الرصيد بداية السنة	٧٤,٢٨٣	٣٨,٢٤٩	٢٦٤,٩٤٨	٣٧٧,٤٨٠
اضافات	-	-	٥,٨٢٢	٥,٨٢٢
استبعادات	(٦١,٩٤٤)	-	(٢٢,٥٢٥)	(٨٤,٤٦٩)
الرصيد نهاية السنة	١٢,٣٣٩	٣٨,٢٤٩	٢٤٨,٢٤٥	٢٩٨,٨٣٣
الاستهلاك المتراكم				
الرصيد بداية السنة	٦٦,٦٩٤	٣٦,١٧٥	٩٨,٩١٤	٢٠١,٧٨٣
استهلاك السنة	٣٠٣	٢,٠٧٤	٦٦,٩٥١	٦٩,٣٢٨
استبعادات	(٥٥,٤١٦)	-	(١٤,٨٣٨)	(٧٠,٢٥٤)
الرصيد نهاية السنة	١١,٥٨١	٣٨,٢٤٩	١٥١,٠٢٧	٢٠٠,٨٥٧
صافي القيمة في نهاية السنة	٧٥٨	-	٩٧,٢١٨	٩٧,٩٧٦

٩- استثمارات عقارية

أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته المنعقدة بتاريخ ٠١ آذار ٢٠٢١ قرار رقم (١٨/٩٨/٢/م.و/م.١) لعام ٢٠٢١ بنقل مقر المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وموظفيها إلى مقر سلطة النقد ووقف مشروع بناء مقر المؤسسة. بناءً على ذلك، قرر مجلس إدارة المؤسسة إعادة تصنيف الأرض التي كان سيتم بناء مقر المؤسسة عليها إلى استثمارات عقارية. بلغت القيمة الدفترية للأراضي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣ و٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مبلغ ١,١١٣,٢٧٢ دولار أمريكي. لم تقم الإدارة بعكس نتائج تقييم الأرض نظراً لعدم وجود اختلاف جوهري.

١٠-موجودات غير ملموسة

	٢٠٢٣ **دولار أمريكي**	٢٠٢٢ دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	١٥,٤٤٨	٢٩,٥٦٩
الإضافات	٧٦,٣٨١	-
الإطفاءات	(١٣,١٩٤)	(١١,١٤٨)
الإستبعادات	-	(٢,٩٧٣)
الرصيد نهاية السنة	٧٨,٦٣٥	١٥,٤٤٨

١١-موجودات أخرى

	٢٠٢٣ **دولار أمريكي**	٢٠٢٢ دولار أمريكي
فوائد سندات مستحقة وغير مقبوضة	٢,١١٠,٩٠٢	١,٦٩٤,٦٧٢
فوائد مدفوعة لحملة السندات	٨٦,٣٠١	١٢١,٨٨٣
فوائد ودائع مستحقة وغير مقبوضة	-	٤٧,٩٢٧
مصاريف مدفوعة مقدما	٩,٥٤٧	٩,٥٣٦
أخرى	٨,٤٥٤	١,٥٨٥
	٢,٢١٥,٢٠٤	١,٨٧٥,٦٠٣

١٢-مخصص تعويض نهاية الخدمة

	٢٠٢٣ **دولار أمريكي**	٢٠٢٢ دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	٢٣٦,١٣٢	٣٠٣,١٨٥
المكون خلال السنة	٤١,٧٤٦	٣٣,٨٠٦
المدفوع خلال السنة	(٣٢,٨٥١)	(١٠٠,٨٥٩)
الرصيد نهاية السنة	٢٤٥,٠٢٧	٢٣٦,١٣٢

١٣-مطلوبات أخرى

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
إيرادات مؤجلة *	٢٤,٨٥٢	٨٠,٧٢٨
مخصص اجازات موظفين	٤٠,٤٣٣	٣٥,٢٥٣
ذمم موردين ومصاريف مستحقة	٤٢,٥٧٧	٢٧,٥٤٣
	١٠٧,٨٦٢	١٤٣,٥٢٤

* يمثل هذا البند إيرادات مؤجلة من البنك الألماني للتنمية. فيما يلي الحركة التي تمت على حسابات إيرادات مؤجلة خلال السنة:

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
الرصيد بداية السنة	٨٠,٧٢٨	١٣٦,٥٨١
محول الى إيرادات مؤجلة متحققة	(٥٥,٨٧٦)	(٥٥,٨٥٣)
الرصيد نهاية السنة	٢٤,٨٥٢	٨٠,٧٢٨

١٤-احتياطات

بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

يتم تكوين احتياطي إسلامي واحتياطي تجاري (تقليدي) بحيث يتم توزيع صافي الدخل على الاحتياطي الإسلامي والتجاري على أساس نسبي وفقاً لقيمة رسوم الاشتراك للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية في نهاية السنة المالية.

١٥-إيرادات رسوم الإشتراكات

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك الأعضاء، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام ٢٠١٤ لحساب المؤسسة بنسبة ٠,٣٪ من متوسط إجمالي رصيد الودائع المحدد بموجب هذا القانون. صدر بتاريخ ٠١ كانون الأول ٢٠١٩ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٠٣) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,٢٪ - ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ٠١ كانون الثاني ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٣٪ من متوسط إجمالي الودائع. كما وصدر بتاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٠ تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (٢٠٢٠/٠٢) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (٠,١٪ - ٠,٨٪)، حيث واعتباراً من ١ تشرين الأول ٢٠٢٠ أصبحت نسبة رسوم الاشتراك ٠,١٪ من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من ٠,٢٪ من متوسط إجمالي الودائع. قامت المؤسسة بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠٢١ بإصدار تعميم رقم (٢٠٢١/٢) والذي يقضي بتعديل نسبة رسوم الاشتراك الثابتة لتصبح (٠,٢٪) من متوسط اجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون وذلك اعتباراً من تاريخ ١ كانون الثاني ٢٠٢٢. كما يقضي التعميم بتطبيق نظام استيفاء الرسوم المبني على المخاطر ابتداء في شهر تموز ٢٠٢٤.

١٥-إيرادات رسوم الإشتراكات (تتمة)

فيما يلي تفاصيل إيرادات رسوم الإشتراكات:

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	٢٤,٩٦٤,٥٧٩	٢٤,٢٢٢,٨٨١
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٥,٧٢٢,٨١٢	٥,٥٧٨,٤٨٠
	٣٠,٦٨٧,٣٩١	٢٩,٨٠١,٣٦١

١٦-أرباح وفوائد ودائع وسندات، الصافي

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
فوائد موجودات مالية تجارية بالتكلفة المطفأة	٧,١١٨,١٩٧	٥,٩٢٠,٦٨٨
أرباح موجودات مالية إسلامية بالتكلفة المطفأة	١,٢٠٢,١٩٠	٧١٦,٤١٧
فوائد ودائع لدى سلطة النقد	٣٥,٧٥١	-
فوائد ودائع لدى بنوك تجارية	٣٢,٠٤٣	٣٣٣,٧٠٣
إيرادات ودائع لدى بنوك إسلامية	١,٤١٧	١٧٩,٧٩١
إطفاء علاوة أو خصم سندات، الصافي	٢٣٤,٩٦٩	(٩٥٣,٥٤٤)
مصاريف عمولات شركات وساطة مالية	(٢٢١,٤٦٧)	(٢٢٩,٩٨١)
خسائر إعادة شراء سندات من قبل الجهة المصدرة	(١٥٦,٩١١)	(٢٩,٤٩٥)
	٨,٢٤٦,١٨٩	٥,٩٣٧,٥٧٩

١٧-نفقات موظفين

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
رواتب وأجور	٤٧٦,٦٠٧	٥٢٧,٩٥٨
مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار	٥٢,٥١٦	٥٣,٢٣٤
بدل تنقلات للموظفين	٣٣,٣٢٠	٣٧,٠٤٢
تعويض نهاية الخدمة	٤١,٧٤٦	٣٣,٨٠٦
تدريب ومؤتمرات ولقاءات عمل	٢٦,٨٨٥	٣٢,٦٩١
مصاريف تأمينات صحية	٢٤,٤٥٨	١٨,٩٠٠
مصاريف اتصالات	٨,٧٦٤	١٠,٣٢٢
محروقات	٣,٩٠٢	٣,٤٨٩
إجازات مستحقة	٩,٢١٠	١,٧٤٢
أخرى	٤,٦٠٢	١,٩٢٩
	٦٨٢,٠١٠	٧٢١,١١٣

١٨-مصاريف إدارية وعمومية

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
أتعاب مهنية وقانونية	٥٩,٨٢٥	٥٩,٥٩٢
رسوم واشتراكات	٥٢,٨٨٥	٥٤,٦٤٥
مكافآت أعضاء ولجان مجلس الإدارة	٣٩,٨٠٠	٣٧,٢٠٠
خسائر استبعاد موجودات	-	٣٢,٢٢٧
دعاية وإعلانات	٣٨,٣٤٨	١٩,٧٢٩
مياه وكهرباء	١٨,٩٥٤	١٥,٠٣٣
بريد وهاتف وانترنت	١٣,٣٦٧	٩,٧٥٤
نظافة وحراسة	١٢,١٠٦	٩,١١٥
تجهيزات مكتبية	٦,٥١٧	٨,٨٦٤
مصاريف ترجمة	-	٨,٠٠٣
مصاريف وعمولات وفوائد بنكية	٣,٥٤٨	٧,١٢٣
صيانة	١٧,١٧٤	٣,٤٨٨
ضيافة	٣,٢٩٢	٢,٤٩٦
تقارير سنوية وخطط عمل	٤,١٥٠	١,٩٤٥
صيانة وتأمين وترخيص مركبات	١,١٦١	١,٧٨٧
مصاريف محروقات	٢,٢٠٨	١,٧٣٤
قرطاسية ومطبوعات	١,٠٦٦	١,٤٦٠
أخرى	١,٣٥٥	٧,٠٢٨
	٢٧٥,٧٥٦	٢٨١,٢٢٣

١٩-نقد وما في حكمه

	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك	١,٢٢١,٤٢٦	٤,٩٥٦,٧٩١
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	٣٨	١٧٢
يطرح: ودائع لدى البنوك تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	(٤,٣١٨,٤٦١)
	١,٢٢١,٤٦٤	٦٣٨,٥٠٢

٢٠-معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند تفصيل العمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة.

تشمل قائمة المركز المالي على الأرصدة التالية مع جهات ذات علاقة:

	طبيعة العلاقة	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	مجلس الإدارة	٣٨	١٧٢

تشمل قائمة الدخل والدخل الشامل المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة:

	طبيعة العلاقة	٢٠٢٣ دولار أمريكي	٢٠٢٢ دولار أمريكي
رسوم إستضافة في مبنى سلطة النقد	مجلس الإدارة	٢٧,٩١٢	٢٧,٩١٢
مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة	مجلس الإدارة	٣٩,٨٠٠	٣٧,٢٠٠
رواتب ومنافع الإدارة العليا:			
منافع قصيرة الأجل		١٢٣,٣٦٩	١٣٣,٢٧٩
نهاية الخدمة		٧,٢٦١	٦,٤٣٥

٢١-القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي مقارنة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية حسب تصنيفها في القوائم المالية:

	٢٠٢٣		٢٠٢٢	
	القيمة الدفترية دولار أمريكي	القيمة العادلة دولار أمريكي	القيمة الدفترية دولار أمريكي	القيمة العادلة دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية	١,٢٢١,٤٦٤	١,٢٢١,٤٦٤	٤,٨٩٢,٦٣٠	٤,٨٩٢,٦٣٠
رسوم اشتراكات مستحقة	٧,٩٠٥,٧٤٦	٧,٩٠٥,٧٤٦	٧,٥٣٩,٩٠٦	٧,٥٣٩,٩٠٦
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٢٨٩,٨٠٥,٢٧٣	٢٨٢,٠٨٢,١٧٢	٢٤٩,١٠١,٠٨٣	٢٣٥,٤١٠,٧٤٩
موجودات مالية أخرى	٢,١٩٧,٢٠٣	٢,١٩٧,٢٠٣	١,٨٦٤,٤٨٢	١,٨٦٤,٤٨٢
	٣٠١,١٢٩,٦٨٦	٢٩٣,٤٠٦,٥٨٥	٢٦٣,٣٩٨,١٠١	٢٤٩,٧٠٧,٧٦٧
مطلوبات مالية				
مطلوبات مالية أخرى	٤٢,٥٧٧	٤٢,٥٧٧	٢٧,٥٤٣	٢٧,٥٤٣
	٤٢,٥٧٧	٤٢,٥٧٧	٢٧,٥٤٣	٢٧,٥٤٣

٢١-القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

- تم إظهار القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للنقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ورسوم الإشتراكات المستحقة والموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.

- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة غير المدرجة في أسواق مالية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالتكلفة بعد تنزيل خسائر التدني (إن وجدت) لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق.

٢٢-أمور أخرى

قامت المؤسسة خلال عام ٢٠١٧ بتوقيع اتفاقية مع البنك الألماني للتنمية بقيمة ١٠ مليون يورو، حيث قام البنك الألماني للتنمية بتسديد مبلغ ٩,٠٥٠,٠٠٠ يورو(أي ما يعادل ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي) من قيمة المنحة من مساهمة وزارة المالية في رأسمال المؤسسة نيابة عنها. كما سيقوم البنك بتقديم دعم فني للمؤسسة بالرصيد المتبقي من المنحة بقيمة ٩٥٠,٠٠٠ يورو (أي ما يعادل ١,٠٩٠,١١٩ دولار أمريكي)، من خلال شركة استشارية بالخصوص.

بلغت إجمالي قيمة المبالغ المحولة إلى الشركة الاستشارية من المنحة مبلغ ٨٣٤,٠٣٢ يورو، أي ما يعادل مبلغ ٩٢٠,٥٢١ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٣، (مبلغ ٨٢٤,٠٣٢ يورو، أي ما يعادل مبلغ ٨٧٦,٩٣٥ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢).

بلغت كلفة الأجهزة مكتبية، أنظمة الحاسوب، برامج وشبكات التي تم شراؤها خلال عام ٢٠٢١ للمؤسسة من خلال الشركة الاستشارية ١٧٢,٠٤٦ دولار أمريكي.

٢٣-إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تنجم عن الأدوات المالية هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية. يقوم مجلس إدارة المؤسسة بالمراجعة والموافقة على سياسات إدارة هذه المخاطر والتي تتلخص بما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية والتي تشمل الأرصدة لدى البنوك والأرصدة والودائع لدى سلطة النقد ورسوم الاشتراكات المستحقة والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المتداولة الأخرى، فإن تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تنتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته وهي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المحتملة ولتمويل نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية. باستثناء مخصص تعويض نهاية الخدمة، فإن معظم مطلوبات المؤسسة المالية تستحق خلال ثلاثة أشهرمن تاريخ القوائم المالية.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. الدولار الأمريكي هو العملة الوظيفية للمؤسسة، ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة وضع العملة الأجنبية بانتظام واتباع استراتيجيات التحوط لهذه المخاطر.

مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالانضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المؤسسة بالإضافة إلى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

هذا، وتمارس المؤسسة نشاطها في فلسطين، وإن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة قد يزيد من خطر ممارسة المؤسسة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

٢٤-الحرب على قطاع غزة

أدت الحرب الأخيرة في قطاع غزة إلى تدمير عدد كبير من المرافق الاقتصادية هناك، وأثرت أيضاً على قطاعات الأعمال في الضفة الغربية بسبب القيود والإغلاقات بين المدن. ترى الإدارة أنه نظراً لاستمرار هذه الحرب، فإنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة تقدير الأثر الكمي لهذا الحدث، مع ذلك، تعتقد الإدارة أنه لا توجد شكوك جوهرية حول القدرة على استمرار الأعمال في المستقبل. لا تزال تأثيرات هذه الحرب غير واضحة المعالم وتعتمد على التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها بدقة في الوقت الحالي.